الحق

فرع لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف

ص. ب ١٤١٣
الشارع الرئيسي
رام الله
الضفة الغربية
فلسطين

هاتف: ٢٩٥٦٤٢١ ٢ ٩٧٢
٢٩٥٤٦٤٦ ٢ ٩٧٢
فاكس: ٢٩٥٤٩٠٣ ٢ ٩٧٢

بريد الكتروني:
haq@alhaq.org
صفحة الكترونية:
www.alhaq.org

المحتويات

علاقة الحق مع لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف	٣
التوصية باعطاء الحق مركزا استشاريا "خاصا" في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة	٤
مقابلة مع الاستاذ المحامي رجا شحاده	٥
حملة الحق "المرأة والعدالة والقانون"	٧
حملة الحق "أوقفوا تدمير منازل الفلسطينيين"	٨
حملة الحق لإنهاء عملية مصادرة بطاقات الهوية الشخصية	٨
يوست هلترمان، الحق: السنوات العشرين الأولى	٩
القتل العمد: سياسة اسرائيلية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة	١٢
أنطوني كون: الحق تبحث في سياسة تخطيط المدن	١٣
وحدة الخدمات القانونية	١٤
إيما بلايفير: مؤتمر دولي حول إدارة الأراضي المحتلة والقانون الدولي	١٤
تعليم حقوق الانسان	١٧
نشاطات المكتبة	١٨
بيانات الحق الصحفية	١٨
لين ويلشمان: مشروع تطبيق القانون الدولي	١٩
رندة سنيورة، الحق وبرامجها المجتمعية: برنامج حقوق المرأة	٢١
قائمة مختارة من مطبوعات الحق	٢٣
شكر للأشخاص الذين ساهموا في العمل مع الحق	٢٦
مجلس أمناء الحق وطاقم العاملين فيها	٢٦
المؤسسات التي تدعم الحق	٢٧

مؤسسة الحق، فرع لجنة الحقوقيين الدولية / جنيف، هي منظمة حقوق إنسان فلسطينية مقرها مدينة رام الله، الضفة الغربية. تأسست الحق عام ١٩٧٩ بهدف حماية وتعزيز حقوق الإنسان الفلسطيني واحترام سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي الخاضعة لنفوذ السلطة الوطنية الفلسطينية لاحقاً. وتقوم الحق بإجراء ونشر الدراسات والأبحاث في مجالات حقوق الإنسان القانونية استنادا إلى القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان مستنده الى مبادىء ومعايير ومواثيق حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تقوم المؤسسة بتوثيق وفضح انتهاكات حقوق الإنسان وبالتدخل لدى مؤسسات الأمم المتحدة، كما أنها نشطة محليا ودوليا من خلال التنبيهات والالتماسات والبيانات الصحفية التي تنشرها. وتوفر المؤسسة للجمهور مكتبة متخصصة تحتوي على كتب تتعلق بالقانون الدولي وحقوق الإنسان، وأخيرا تعمل الحق على الحفاظ على تقاليدها في توفير الخدمات القانونية المجانية للمجتمع.

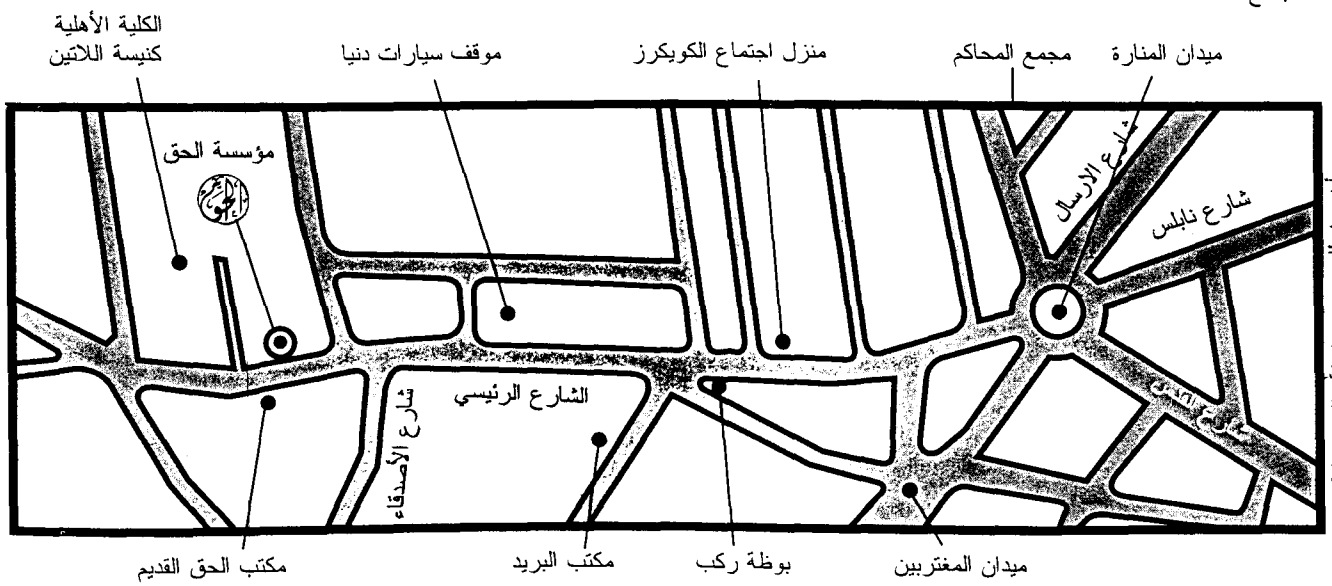

علاقة الحق مع لجنة الحقوقيين الدولية - جنيف

الحق - القانون من أجل الإنسان، هي أول مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية. بدأت عملها في نيسان ١٩٧٩ عندما قامت مجموعة من فلسطينيي الضفة الغربية بتأسيسها من أجل دعم مبدأ سيادة القانون، ومن أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسجلت رسميا عام ١٩٨٠. وبعد ذلك بفترة وجيزة أصبحت الحق عضو الضفة الغربية في لجنة الحقوقيين الدولية في جنيف، وكانت الحق خلال فترة لا تقل عن ١٠ سنوات العضو الوحيد في لجنة الحقوقيين الدولية في جنيف في الأراضي المحتلة. وكانت هذه العضوية هامة جدا خلال اندلاع الانتفاضة، حيث قدمت اللجنة لمؤسسة الحق دعما كبيرا كما وفرت لها الحماية كمؤسسة حقوق إنسان في الأراضي المحتلة في الوقت الذي كان يتعرض طاقم العاملين فيها بين حين وآخر لمضايقة واعتقال السلطات الإسرائيلية. وعملت هذه العلاقة التي تعززت خلال فترة العشرين عاما الماضية على تشجيع عمل المؤسسة على المستوى المحلي، كما كان لها تأثير هام على عملها. ساعدت هذه العضوية، في نفس الوقت، على نشر المعلومات المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة عالميا وإلى رفع الوعي إلى مستوى لجنة الحقوقيين الدولية فيما يتعلق بسيادة القانون. وكان هذا الأمر هام جدا في مساعدة لجنة الحقوقيين الدولية لتحديد أولوياتها في المناطق المحتلة.

قام أداما ديانج، السكرتير العام للجنة الحقوقيين الدولية، في السنوات الأخيرة بالمساهمة بشكل كبير في تعزيز مكانة الحق كمؤسسة حقوق إنسان.

تعتبر العلاقة بين الحق ولجنة الحقوقيين الدولية حاليا علاقة نشطة جدا، حيث قامت اللجنة بتنسيق عمل بعثات الحق العديدة التي قامت بدراسة الهيكلية القانونية في الأراضي المحتلة والنظام القضائي. وكانت نتائج هذه البعثات أساسية جدا في عمل مؤسسة الحق، ويقوم عدد من المنظمات الدولية بالإشارة إليها. وإضافة إلى ذلك، استجابت لجنة الحقوقيين الدولية لطلبات الحق المتكررة من أجل الإعداد لقيام حقوقيين لديهم خبرات مميزة لحضور محاكمات ذات أهمية خاصة للفلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية. كما وتدخلت اللجنة لدى السلطات الإسرائيلية في مواضيع أساسية هامة بناء على المعلومات التي حصلت عليها من مؤسسة الحق أو بناء على طلب المؤسسة.

أعطت لجنة الحقوقيين الدولية الحق دورا هاما في نظام الأمم المتحدة، حيث أتاحت اللجنة أمام الحق إمكانية الوصول إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إضافة إلى عدد كبير من أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى. وجرت نشاطات الحق في الأمم المتحدة بتنسيق كامل مع لجنة الحقوقيين الدولية التي ساعدت في كثير من الأحيان في تقديم جداول أعمال مشتركة. ويعد مؤتمر فيينا الدولي حول حقوق الإنسان وتعيين مقرر خاص للأراضي الفلسطينية المحتلة من الأمثلة على ذلك.

قامت الحق، منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، بالعمل عن كثب على دعم تطوير جهاز قضائي فلسطيني مستقل. وحول هذا الأمر، عقدت الحق عام ١٩٩٣ بالتعاون مع لجنة الحقوقيين الدولية حلقة دراسية بعنوان "نحو قضاء فلسطيني مستقل"، وعقدت هذه الحلقة في نهاية عمل بعثة لتقصي الحقائق استغرقت مدة أسبوعين، وكانت لجنة الحقوقيين الدولية ومركز استقلال القضاة والمحامين أوفدت هذه اللجنة لتقصي الحقائق حول وضع المحاكم المدنية في المناطق المحتلة. وكان هدف البعثة هو تحديد المشاكل والعقبات التي تواجه النظام القضائي ككل في ضوء المبادىء المقبولة لسيادة القانون. وبعد انتهاء عمل البعثة، عرضت النتائج التي توصلت إليها في كتاب تحت عنوان "النظام القضائي المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة: الحاضر والمستقبل"، واحتوى الكتاب أيضا على التوصيات التي انبثقت عن الحلقة الدراسية. وعرضت هذه التوصيات، بشكل خاص، مقترحات حول متطلبات الأعمال القضائية والقانونية التي يمكنها المساعدة في التوصل إلى قضاء فلسطيني مستقل.

وأوفدت لجنة الحقوقيين الدولية ومركز استقلال القضاة والمحامين بعثة أخرى، مشابهة لبعثة عام ١٩٩٣، خلال الفترة ١٥-٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٠. وكانت تهدف هذه البعثة بشكل خاص إلى مراجعة استقلالية القضاء الفلسطيني ومهنة القضاء في فلسطين ودور السلطات الفلسطينية. وقامت البعثة أيضا بمراجعة دور المؤسسات المالية الدولية من حيث الأمور التي تتعلق بعمل القضاء والخروقات الإسرائيلية وإدارة العدالة في الأراضي المحتلة. وعززت توصيات هذه البعثة التوصيات الأولية التي وضعتها البعثة الأولى للجنة الحقوقيين الدولية عام ١٩٩٣، وكان الهدف من البعثة هو البحث حول ما إذا تم تنفيذ التوصيات السابقة خلال فترة الست سنوات الماضية. وعلاوة على ذلك، عقدت الحق أثناء وجود هذه البعثة بالتعاون مع منظمتي حقوق إنسان فلسطينيتين عضوتين في لجنة الحقوقين الدولية (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون) ورشتي عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة حول "دور القضاء في المجتمع المدني".

ونحن نبدأ فترة جديدة في تاريخ عمل الحق، نبدأها باهتمام ومسؤوليه كبيرة، نبني فيها على العلاقات السابقة ونبدأ علاقات جديدة. أوصت لجنة الأمم المتحدة حول المنظمات غير الحكومية في شهر كانون الثاني ٢٠٠٠ بإعطاء الحق مركزا استشاريا خاصا في المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة، ويعد هذا الأمر إنجازا هاما للحق كمؤسسة حقوق إنسان، ليس في فلسطين فقط، بل في العالم العربي أيضا. ونحن نحمل هذه المسئولية بشكل جدي من أجل الاستمرار في الحفاظ على هدفنا الأساسي وهو تعزيز سيادة القانون والدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني كأحد الأمور الهامة لتعزيز الاعتراف الدولي بحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها.

"دور القضاء في المجتمع المدني"، رام الله، ٢٥ شباط ٢٠٠٠، محمد أبوحارثية (المدير العام للحق) وخضر شقيرات (مدير جمعية القانون) واداما دينج (السكرتير العام للجنة الحقوقيين الدولية) ومنى رشماوي (مديرة مركز استقلال القضاة والمحامين)

التوصية بإعطاء الحق مركزا استشاريا لدى المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة

وافق المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة في تموز ١٩٩٦ على قرار تستطيع المنظمات غير الحكومية من خلاله الحصول على وضع استشاري رسمي في أجهزة المجلس الاجتماعي والاقتصادي وفي مؤتمرات الأمم المتحدة. ويوفر ترتيب التعاون هذا بين المجلس والمنظمات غير الحكومية، خاصة المنظمات غير الحكومية الأهلية، إمكانية أوسع وأكثر استقلالا للوصول إلى المجلس الاجتماعي والاقتصادي التابع للأمم المتحدة وآلياته من أجل مخاطبة مواضيع حقوق الإنسان الإقليمية والمحلية والثقافية في منتدى دولي. وبذلك تفتح أمام هذه المنظمات أبوابا جديدة لبذل الضغوطات من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

أبلغت اللجنة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية مؤسسة الحق في كانون الثاني عام ٢٠٠٠ أنها أوصت بمنحها وضعا استشاريا خاصا في مجال حقوق الإنسان. ورغم أن هذا الأمر ما زال عرضة لموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، إلا أن هذا الاعتماد، الذي يتزامن مع الذكرى العشرين لإنشاء الحق، يأتي كاعتراف بنضال الحق الطويل خلال عقدين من الزمن من أجل حقوق الإنسان الفلسطيني، وبخبرتها القانونية التي حصلت عليها خلال هذه الفترة، وبالجودة الرفيعة لعمليات توثيقها وتحليلها لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ستوفر إمكانية تقديم التقارير المكتوبة والمداخلات الشفوية وحسب الطلب والدراسات والتحقيقات الخاصة مباشرة إلى الأجهزة المعنية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، ستوفر مساعدة هامة لجهود الحق في جذب الاهتمام الدولي إلى الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني في قضايا حيوية جدا وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وانتهاكات اسرائيل المستمرة لها مثل الاستيطان وأسرلة القدس و الحرمان من جمع شمل العائلات وهدم المنازل وكثير غيرها، وتوليد ضغوطات حولها، وكذلك إلى أمور اخرى تتعلق بالعدالة والتنمية الإجتماعية مثل التعليم وحقوق المرأة.

مقابلة مع الأستاذ المحامي رجا شحادة

سيد شحادة، كنت أحد مؤسسي الحق، ما هي الإنجازات التي كنت تسعى لتحقيقها من خلال إنشاء مثل هذه المؤسسة؟

لم يكن هناك قبل إنشاء مؤسسة الحق أية مؤسسات محلية تعمل في مجال حقوق الإنسان، كانت الحق أول مؤسسة تقوم بمثل هذا النوع من العمل.

وكنا أيضا نسعى إلى خلق مؤسسة ملتزمة ومستقلة سياسيا، وكانت الحق الأولى من نوعها لأن معظم المنظمات غير الحكومية التي تعمل في الأراضي المحتلة كانت ملتزمة سياسيا وتخدم إحدى المنظمات السياسية.

كما كان لدينا أيضا هدف واع لخلق مؤسسة ديمقراطية حقا، مؤسسة يملكها ويديرها بشكل كامل طاقم العاملين فيها.

كانت روح التطوع هامة جدا أيضا، حيث تطوع الأعضاء المؤسسون وعدد من أفراد طاقم العاملين بتقديم خدماتهم دون مقابل. لم يكن هؤلاء يسعون سوى إلى القناعة بنجاح عملهم، وكان لدى هؤلاء الذين شاركوا في خلق وتطوير مؤسسة الحق التزام شديد وفريد من نوعه.

هذا من حيث نوعية المؤسسة التي حاول الأعضاء المؤسسون إنشائها، أما من حيث نوعية العمل، فإن المؤسسة حاولت منذ البداية ملء الفجوة الواسعة الموجودة نتيجة غياب عملية توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي. كانت عملية الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان دائما الهدف الرئيسي، وكان الهدف أيضا تعزيز سيادة القانون. وقامت الحق أيضا بإنشاء أول مكتبة عامة لحقوق الإنسان والقانون الدولي في الضفة الغربية.

هل تعتقد أنه كان لمؤسسة الحق تأثير على مؤسسات أخرى مشابهة في المنطقة؟

في الحقيقة أعتقد أن وجود مؤسسة نشطة ومهنية مثل الحق في الأراضي المحتلة كان له تأثير قوي على الدول المجاورة، كانت هذه الدول تتطلع إلى مؤسسة الحق بإعجاب لأنها كانت تستطيع القيام بعملها في مثل تلك الظروف، ودرست بعناية كيفية تنظيم المؤسسة. وتوسعت أفكار الحق المبتكرة إلى أن وصلت إلى النهج القانوني الذي اتبعته في قضايا عديدة قامت بمعالجتها، فعلى سبيل المثال، أدى مشروع تطبيق القوانين إلى إنتاج أدبيات هامة كان لها تأثير كبير داخل وخارج المنطقة.

من الجدير ذكره هنا أن الموقف الإسرائيلي وطبيعة وسلوك الإحتلال، قبل إنشاء مؤسسة الحق، كان هو الصوت الوحيد المسموع في العالم. واستطاعت الحق من خلال نهجها ونوعية العمل الذي قامت به أن تحصل على مصداقية واسعة، وأن تصبح الصوت البديل الذي أحدث تحولا كاملا في فهم العالم لطبيعة الإحتلال الإسرائيلي.

حاولت الحق دائما التأكيد على وجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الضفة الغربية وقطاع غزة، هل تعتقد أنها نجحت في هذا الأمر؟

كان الموقف الذي اتخذته الحق منذ البداية هو وجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، واستخدمتها مع أنظمة لاهاي كمعايير تقيّم حقوق الإنسان على أساسها. وبهذا، استطاعت المؤسسة تكوين حلفاء عديدين، حيث لا تستطيع سوى عملية سياسية حث إسرائيل على الإذعان لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة. كان هذا أبعد من قدرة المؤسسة، ولكن حقيقة أن إسرائيل رفضت هذا الأمر لم تثن المؤسسة عن إصرارها على موقفها المبدئي وعلى السير قدما في عملها.

ما هو تأثير بدء العملية السلمية على عمل الحق؟

أعتقد أن المؤسسة خسرت فرصة هامة وفرها بدء العملية السلمية وذلك للأسباب التالية:

أولا، كان هناك أفضل فرصة لاستغلال الاهتمام الشديد الناجم عن التطورات السياسية من أجل تعزيز المواقف التي كانت الحق تدافع عنها طيلة سنوات عديدة، وثانيا، لأنه كان على المؤسسة أن تستغل موقفها الجيد وشبكتها الهامة من الأصدقاء والحلفاء في حركة حقوق الإنسان العالمية للتأثير بشكل أكبر على مسار ونتائج المفاوضات.

فبدلا من محاولة دراسة الوضع الجديد والبحث في الفرص الجديدة التي وفرها هذا الوضع، عانت المؤسسة من الشلل نتيجة الاعتبارات السياسية حول الموقف السياسي الذي يجب أن تتخذه من المفاوضات. كان هذا خطأ جسيما تعارض مع روح وتقاليد المؤسسة.

ونتيجة لذلك، لم تقدم لحقوق الإنسان سوى خدمات كلامية فقط، وخلت الاتفاقيات التي أبرمت نتيجة المفاوضات من أي عنصر من عناصر حقوق الإنسان.

كيف ترى الدور الحالي لمؤسسة حقوق إنسان مثل الحق؟

يختلف الوضع الحالي عن الماضي في أمور أساسية عديدة. كنت بعيدا عن حقوق الإنسان منذ تركت الحق عام ١٩٩١، وأعتقد من خلال عملي السابق أن الأشخاص الذين يعملون في المؤسسة هم فقط الذين يتكونون مطلعين على جميع العوامل والظروف التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى تطوير إستراتيجية لعمل حقوق الإنسان. من الصعب علي، وربما من الحذر بالنسبة لي كشخص من خارج المؤسسة، أن أتحدث في مثل هذه الأمور. ما أستطيع أن أقوله هو أن أهم مظاهر الوضع الحالي هو طبيعته الانتقالية، وربما يجب أن يؤثر هذا، إلى مدى كبير، على نوع العمل الذي تقوم به المؤسسة. تستطيع الأوضاع الانتقالية أن توفر فرصة لوضع التقاليد وتعزيزها وتقوية المؤسسات، حيث أنه من

رجال شرطة إسرائيليون يعتقلون صبيا أثناء مظاهرة في القدس، ١٩٨٩

المحتمل أن يكون من الصعب تحقيق ذلك عندما يستقر الوضع في هيكلية سياسية دائمة.

هل تعتقد أن مواقف الناس من حقوق الإنسان تغيرت خلال العشرين عاما الأخيرة؟

إن أفضل دليل على حدوث تغيير في مواقف الناس هو حقيقة أنه عندما بدأت مؤسسة الحق عملها لم يكن أحد يفهم ما يعنيه عمل حقوق الإنسان، كانت هناك شكوك كثيرة تحيط بالعمل وبدوافعه، ولا يزال الشك والتحدي باقيا. وسيبقى هناك دائما أشخاص يرفضون عمل حقوق الإنسان، ولكنهم أصبحوا في الوقت الحالي أقلية.

ويجب في نفس الوقت أن يظل تعليم حقوق الإنسان نشاطا متواصلا، كما يجب أن تتعلق معظم تصورات الحاضر بالماضي وبكيفية النظر إليه. أعتقد أن أحد التطورات الهامة التي حدثت هي أن هناك الآن وعي بأن عمل حقوق الإنسان لم يكن فقط مظهرا من مظاهر الاحتلال وبأنه يجب أن يزول مع انتهائه.

كيف تؤثر حقيقة وصول السلطة الفلسطينية إلى الحكم على عمل مؤسسة الحق؟

كان التأكيد في عمل الحق دائما على الجوانب القانونية، وتميل السلطة الفلسطينية إلى إهمال الجوانب القانونية. هناك عمل كثير أمام الحق من أجل تعزيز سيادة القانون ومن أجل العمل "ككلب حراسة" لضمان مطابقة التطورات القانونية مع مبادىء حقوق الإنسان. هناك الكثير من العمل أمام المؤسسة لتقوم به، وهناك حاجة إلى براعة كبيرة من أجل تحديد مكان رسم الخط الذي يفصل عمل حقوق الإنسان عن العمل السياسي.

ذكرت في البداية أن الحق أنشأت كمؤسسة ذات فكرة جديدة مستشهدا بمشاركة أعضائها وهيكلها الديمقراطي. هل يجب أن تتغير هيكلية المؤسسة بعد انتهاء هذه المرحلة الانتقالية؟ وهل يمكن لنموذج العضوية (membership) أن يلبي احتياجاتنا؟

كانت الهيكلية الأولية للمؤسسة مرتبطة بما كانت تهدف إلى تحقيقه. لم يكن هناك اعتراف بحقوق الإنسان كمهنة، وكانت المؤسسة، بالأحرى، ترغب في أن تطور نشطاء في مجال حقوق الإنسان، لا عاملين في مؤسسة حقوق إنسان. وتم تحقيق هذا الهدف الآن، ولذلك يجب تطوير هيكلية المؤسسة لتتماشى مع أهدافها.

ما إذا كان يجب أن تصبح المؤسسة مؤسسة عضوية، هو أمر يتعلق بما إذا كانت المؤسسة ترغب في أن تصبح مجموعة ضغط لها تأثير كحركة تستمد قوتها من أعضائها. أما إذا رغبت الحق في الإستمرار بكونها مؤسسة توفر عملا متخصصا، فإنها ربما لا تكون بحاجة إلى أن تتحول إلى مؤسسة عضوية، ويجب أن نضع نصب أعيننا أن مؤسسة العضوية أكثر عرضة من غيرها للضغط السياسي.

كان معظم عملنا في مجال حقوق المرأة، خاصة من خلال منشوراتنا، ولكننا لم نقم حتى الآن بتشكيل وحدة لحقوق المرأة مع أننا نساعد المؤسسات الأخرى في هذا المجال. هل تعتقد أن الحق قدمت مساهمة فعالة في موضوع حقوق المرأة؟

كانت هناك في الماضي حركة حقوق نساء قوية، وكان دور الحق هو تزويدها بنصائح قانونية وتعزيز الجانب القانوني لعمل الحركة، وأعتقد أنه تم إنجاز الكثير في هذا المجال، حيث دمجت الاعتبارات القانونية بشكل كامل في نشاطات الحركة النسوية. وجرى أيضا إنشاء العديد من مؤسسات حقوق المرأة المتخصصة وهي فعّالة جدا.

إن على الحق، في ظل الظروف السائدة، أن تجد العمل الملائم الخاص بها لتوفير الخدمات التي لا يستطيع الآخرون توفيرها، وذلك نتيجة الطبيعة الخاصة للمؤسسة وعلاقاتها. يجب أن تستمر الحق في العمل في مجال حقوق المرأة لتتابع هدفها العام وهو تطبيق مبدأ سيادة القانون.

استخدمت الحق المنصة الدولية وآليات الأمم المتحدة والحملات والمؤتمرات الدولية كطريقة لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها. هل تعتقد أن على الحق الاستمرار في أداء هذا الدور في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

يجب أن تكون للحق إستراتيجية حول كيفية مساعدة الفلسطينيين على التحرك قدما نحو المستقبل في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تستطيع في المستقبل مساعدة فلسطين كدولة على الانضمام إلى اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة ومن ثم المساعدة على ضمان تنفيذها.

يظل احتفاظ الحق بعلاقاتها مع الهيئات الدولية عملا هاما للمؤسسة، أنتم جزء من العالم، وكنا في الماضي استخدمنا هذه المنتديات والمؤسسات للدفاع عن مواقف حقوق الإنسان. وعليكم الآن إجراء التعديلات الضرورية والاستمرار في التفاعل مع حركة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم لخدمة الأهداف الحالية للمؤسسة.

أوقفوا تشتيت العائلات الفلسطينية

حملة دولية حول مشكلة جمع شمل العائلات

(من نشرة الحق رقم ٢٣، ١٩٩١)

القضية: تعود جذور قضية تشتيت الفلسطينيين إلى حرب عام ١٩٤٨ عندما شرد أكثر من نصف الشعب الفلسطيني من وطنهم وفقدوا حقهم في العيش فيه ومنعوا من العودة اليه. وازداد هذا الوضع سوءا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ عندما احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين، وأصبح عشرات آلاف آخرين دون مأوى، وتعرض الكثير منهم لهذا الوضع للمرة الثانية.

واصلت السلطات الإسرائيلية تنفيذ سلسلة من السياسات والإجراءات في الأراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧، وأدت هذه السياسات والإجراءات إلى فقدان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حقهم في الإقامة. لا تعد الإقامة الدائمة، وبالتالي جمع شمل العائلات، من وجهة نظر السلطات الإسرائيلية حق لا يمكن التصرف به، بل تعتبر الإقامة الدائمة امتياز يمنح بناء على معايير محددة تضعها السلطات الإسرائيلية نفسها. وتضر هذه السياسة بحق العائلة في الإقامة الدائمة وجمع الشمل، كما أنها تخلق مشاكل اقتصادية وسياسية خطيرة لعشرات الآلاف من العائلات الفلسطينية. ولا تزال هذه المشاكل في أوجها.

الحملة: نظرا للطبيعة الإنسانية لمشكلة جمع شمل العائلات والعدد الكبير من الأشخاص الذين يتأثرون بها، قررت مؤسسة الحق عام ١٩٩٠ البدء بحملة دولية لتعبئة الرأي العام من خلال وسائل الإعلام ومؤسسات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية. ونأمل أن ينجح الضغط العام في التأثير على إحداث تغييرات في السياسة الإسرائيلية المتبعة تجاه مشكلة جمع شمل العائلات. وعلاوة على ذلك، فإن وجهة نظر مؤسسة الحق هو أنه سيتم، من خلال تعميم مشكلة جمع شمل العائلات بشكل واسع، توجيه الاهتمام العام نحو أحد أهم أوجه القضية الفلسطينية، وهي تشتيت الفلسطينيين وطردهم من منازلهم وأراضيهم.

تمثل الحملة، وهي الأولى من نوعها تتبناها الحق، أسلوبا جديدا نشطا في عمل المؤسسة، وستؤثر الدروس التي تعلمتها الحق من الحملة بلا شك على أسلوب عملها في نشاطات حقوق الإنسان، كما أنه من الممكن أن تفتح الطريق، في المستقبل، أمام حملات أخرى حول مواضيع حقوق إنسان هامة.

حملة الحق "المرأة والعدالة والقانون"

(من نشرة الحق رقم ٣٣، ١٩٩٤)

عقد مؤتمر خلال الفترة ١٦-١٩ أيلول ١٩٩٤، وكان هذا المؤتمر انبثق عن مشروع بعنوان "المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة الفلسطينية". وجمع هذا المؤتمر أكثر من ٥٠٠ امرأة ورجل لمناقشة وتبني إستراتيجيات تضمن حقوق النساء الفلسطينيات من خلال القانون. وكان المؤتمر ذروة حملة استمرت عاما كاملا في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة لرفع الوعي وتشجيع النقاش حول المرأة والقانون.

قامت لجنة التوجيه المكونة من نساء نشيطات بتنظيم المؤتمر والحملة تحت رعاية مؤسسة الحق، وخصص المؤتمر لجمع نشاطات الحملة والبناء عليها من أجل إعداد خطط عمل واضحة وفعالة لتعزيز حقوق النساء في مجالات الصحة والتعليم والعمل والرفاه الاجتماعي والحياة السياسية والمدنية وقانون الأحوال الشخصية والحماية من العنف. وشملت الحملة عددا من النشاطات التي تراوحت بين عرض المواضيع والنقاشات العامة وورشات العمل المحلية وإنتاج وتوزيع المواد التعليمية إلى كتابة المقالات في الصحف المحلية.

أكدت المشاركة الواسعة لأكثر من ٢٠٠ امرأة في الحملة وفي إعداد المؤتمر، والحصيلة الخصبة التي وفرتها مشاركة الجماهير، أكدت على أن الجهود المبذولة لتطوير إستراتيجيات لتقوية النساء من خلال القانون كانت متغلغلة في الحقائق اليومية التي تتصف بها حياة النساء الفلسطينيات ومستجيبة لها. واستخدمت نتائج الحملة لوضع خطة برنامج للمشروع التالي الذي أعدته الحق وهو مشروع حقوق المرأة.

حملـــــة الـــحق "أوقفوا تدميـــــر منازل الفلسطينيين"

(من نشرة الحق رقم ٢٧، ١٩٩٢)

تســـتمر مؤسسة الحق في متابعة حملتها لوقف هدم وإغلاق المنازل، وتهدف هذه الحملة إلى وقف عمليـــة تدمير المنازل في الأراضي الفلســـطينية التي تهدم أو تغلق لأسباب "أمنية"، كما تهدف إلـــى الـــحصول على تعويـــضات لضحايـــا هذه الإجراءات. وأتمت الحق جميع الاستعدادات الأخرى اللازمة للحملة بما فيها كراسات توضيح وبلوزات وملصقات.

وبهدف التوصل إلى تحليـــل مقنع لأبعاد عملية هدم المنازل غير القانونية على المواطنين الفلسطينيين، قامت الحق بعملية توثيق لجميع المنازل التي هدمت أو أغلقت "لأســـباب أمنية" خلال الـــفترة من كانون الـــثاني ١٩٨١ وحتى كانون الأول ١٩٩١. وتـــقوم الحق أيضا بمراقبة عمليات هدم المنازل التي تقوم بها الســـلطات الإســـرائيلية بحجة التعارض مع قانون رخص البناء.

لمزيـــد من المعلومات يـــمكن الإطلاع على مطبوعات الحق التالية: النشرات غير الدورية رقم ٥ بعنوان "هدم وإغلاق البيوت كإجراء عقابي في الضفة الغربية المحتلة"، إعداد إ. بلايفير، ١٩٨٧؛ ورقم ١٠ بعنوان "صواريخ ومتفجرات: تدمير المنازل الفلســـطينية بواسطة الصواريخ والمواد شديدة الانفجار من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية"، إعداد ت. تيلور، ١٩٩٣، ورقم ١١ بعنوان "ألف بيت وبيت: هدم وإغلاق المنازل من قبل إســـرائيل في الأراضي الفلســـطينية المحتلة"، إعداد ل. ويلشمان، ١٩٩٣؛ و ج. كويجلي: "الأبعاد القانونية لســـياسة إسرائيل في هدم المنازل في الضفة الغربية وقطاع غزة"، ١٩٩٥.

حملة لإنهاء عملية مصادرة بطاقات الهوية

بدأت الحق ومنظمات حقوق إنســـان أخرى هذه الحملة في آذار ١٩٩٩ لدعم شركائهم الإســـرائيليين الذين تحدّوا شرعية مصادرة بطاقات الهوية الإســـرائيلية أمام المحكمة العليا في إسرائيل. واتسع نطاق الحملة بسرعة، ومع حلول شهر آب وصل عدد أعضائها إلى ٢٣ عضوا من مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والإسرائيلية النشطة، إضافة إلى عدد من المجموعات الدولية والمؤيدين.

تعود خلفية هذه الحملة إلى ســـياسة إسرائيل العدوانية التي تهدف إلى تقليص عدد المواطنين الفلسطينيين وتراثهم في مدينة القدس لتغيير الحقائق عـــلى أرض الواقع، وذلك من أجل تعزيز سيطرة إسرائيل على القدس قبل عملية البدء بمحادثات الوضع النهائي. فرضت إسرائيل وضع "الإقامة" على المواطنين الفلســـطينيين في القدس بعد حرب ١٩٦٧ وضمها غير الشرعي لمدينة القدس الشرقية، وحوّل هذا الوضع الفلسطينيين إلى غرباء فـــي وطنهم، وجعل حقهم في الإقامة يعتمد على حسن نية إسرائيل. واستخدمت إسرائيل في كانون الأول ١٩٩٥ سياسة "مركز الحياة" التي أجبرت الفلســـطينيين على إثبات أنهم يسكنون ويعملون ويذهبون إلى المدارس في القدس من أجل تجديد بطاقات هويتهم، وأدت هذه السياسة إلى زيادة في عملية مصادرة بطاقات الهوية وصلت إلى نســـبة ٦٠٠%، وأثرت هذه السياسة على عدد يقدر بأكثر من ٨٠٠٠ شخص في الفترة بين ١٩٩٦ - ١٩٩٨.

ورغم أن الحملة أســـفرت عن قرار المحكمة العليـــا بأن تدرس كل قضية على حدة، فإن الوضع الفعلي لم يتغير حتى الآن، وما زال الآلاف من المقدسيين الفلسطينيين عرضة لسحب بطاقات هويتهم، وبذلك يفقدون حقهم في العيش في مدينتهم. ولذلك ستستمر جهود الحملة من أجل وضع حد لسياسة إسرائيل تجاه مصادرة بطاقات الهوية.

- مطبوعات مختارة من الحق -

الهجمة الإسرائيلية على التعليم في الضفة الغربية المحتلة: عقاب للمستقبل

الحق، ١٩٨٨

كان تقييد حرية الفلسطينيين الأكاديمية وتعليمهم جزءا من سياسة الاحتلال الإسرائيلي منذ بدايته، ولكن حدته ازدادت أثناء الانتفاضة - وأصبحت المؤسسات والنشاطات التعليمية والمدرسون والطلاب في الضفة الغربية عرضة لسلسلة من الإجراءات القمعية التي قيدت إمكانية الحصول على التعليم أمام جيل كامل، وأدى ذلك إلى تأثيرات خطيرة طويلة الأمد على الشعب الفلسطيني.

يركز هذا التقرير على عملية إغلاق المدارس، وعلى منع حصص التعويض التي كانت تعطى في أماكن بديلة للمدارس، وعلى الاحتلال العسكري لأبنية المدارس وهدم وتخريب ممتلكاتها. ويقارن التقرير بين الموقف الإسرائيلي الرسمي من الأعمال العسكرية المختلفة وبين الإجراءات التي اتخذت فعلا، والتي تم تحليلها في ضوء القانون الدولي والمحلي المتعلقان بالتعليم.

الحق: السنوات العشرين الأولى

بقلم يوست هلترمان، هيومان رايتس ووتش "مراقبة حقوق الانسان"

كان ذلك في أحد أيام تشرين الثاني المنعشة عام ١٩٨٤. دخلت لأول مرة شقة صغيرة تقع على الشارع الرئيسي في مدينة رام الله، كانت هذه الشقة تستخدم كمكاتب لما كان يعرف حينها بمؤسسة "القانون في خدمة الإنسان" (وهي ترجمة ضعيفة للتعبير الأكثر عالمية "القانون من أجل الإنسان"). كانت موظفة الاستقبال (التي كانت تعمل أيضا كمساعدة إدارية) تجلس في فسحة أمام شرفة صغيرة مغلقة بالزجاج، وكانت غرفة الطعام تستعمل أيضا كغرفة اجتماعات وكمكتبة، ووفرت غرفتا النوم الصغيرتين مكان عمل للباحثين، واحتوى الحمام الصغير على نسخ من المنشورات القليلة التي أصدرتها المؤسسة. وكانت هذه المنشورات مكدسة بشكل مرتب فوق رفوف معدنية رقيقة، وفي لحظة لم أكن أفكر فيها، هبطت فوق رأسي (لا بد أنه كان هناك مطبخ أيضا، ولكنني لا أتذكر الآن).

كان طاقم العاملين الصغير يقيم هناك في خريف عام ١٩٨٤، أما الأعضاء المؤسسون الذين كانوا يعملون في أماكن أخرى أكثر ربحا فكانوا يأتون إلى المكان لحضور الاجتماعات، وكان الباحثون الميدانيون الثلاثة يزورون المؤسسة بشكل دوري لتسليم ومناقشة آخر ما أعدوه. وكان هناك، إذا ما أسعفتني الذاكرة، جهازين أو ثلاثة أجهزة حاسوب.

جئت إلى مؤسسة الحق في الوقت الذي كانت تستعد فيه لعملية توسع كبيرة، بعدما قامت بترتيب أوراقها وبدأت في الحصول على الاهتمام والاحتضان المتزايد من المؤسسات الدولية الهامة في الغرب نتيجة لعدة تقارير وأعمال رائدة قامت بإعدادها. وكانت الحق محظوظة لأنها ظهرت على المسرح في وقت يعتبر من منظور عملية الدعم (funding) وقتا ملائما جدا، ومصادفة مواتية للنمو السريع لحركة حقوق الإنسان العالمية، وكذلك ظهور بنية تحتية مذهلة من المؤسسات المحلية في الأراضي المحتلة. ومع اندلاع الانتفاضة الشعبية في أواخر عام ١٩٨٧، كانت مؤسسة الحق قادرة على إعادة نشر قوى الواحد في خدمة الآخر والعكس بالعكس، وأصبحت من خلال هذه العملية صوتا فلسطينيا مؤثرا في خضم هذا الوضع الهام والطارىء لحقوق الإنسان.

ابتدأ مؤسسو الحق - القانون من أجل الإنسان، رجا شحادة وجونثان كتاب وتشارلز شماس، عملهم المهني في الضفة الغربية مع بدء تخرج رعيل جديد من النشطاء من المدارس الثانوية والجامعات. كان هذا جيل ما بعد عام ١٩٦٧، الذي ربما كان ولد قبل حرب حزيران ولكنه بدأ فترة تشكيله في خضم الغليان الذي تبع حرب ١٩٧٣، وخطاب ياسر عرفات التاريخي في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤. كان الحل الخارجي - الحلم بزحف الدول العربية لتحرير فلسطين - وضع على الرف، وبدأت حركة قومية جديدة بالظهور وكان ثقلها يقع بشكل أساسي داخل منطقة فلسطين التاريخية. وعلى المستوى الشعبي، وجدت هذه الحركة الجديدة وسيلتها للتعبير من خلال لجان العمل التطوعية التي انتشرت في القرى ومخيمات اللاجئين لتقديم خدمات لم تكن سلطات الاحتلال تقدمها. كانت هذه الحركة سياسيا على شكل فعاليات طلابية شملت المظاهرات والإضرابات، وظهرت منها قيادة تعرضت فورا لتهديد الحكومة العسكرية وللاعتقال والإبعاد. وفي أواخر السبعينات، وبناء على تفسير حزب الليكود لخطة الحكم الذاتي التي تم الاتفاق عليها في اتفاقية كامب

ديفيد، واصلت الإدارة المدنية الجديدة في الأراضي المحتلة مصادرة أراض جديدة شاسعة، وبدأت في وضع شبكة من الأوامر العسكرية التي جعلت من القانون الذي كان ساريا عام ١٩٦٧ سخرية. وأتاح هذا الوضع للمحتل التغلغل في جميع أوجه المجتمع الفلسطيني بهدف إفساده وتقسيمه وفي النهاية تهدئته، أي حكما ذاتيا مبنيا بشكل كامل على الشروط الإسرائيلية.

صرخت القوانين والانتهاكات الجديدة منادية بأسلوب عمل جديد، وقدمت مجموعات جديدة من الطلاب الذين جندوا من المدارس والجامعات الجوهر الفكري والطاقة الضرورية لمجموعة من المبادرات التي طرحت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. وظهرت الحركة النسوية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ذلك الوقت، وانضم دم جديد إلى نقابات العمال، وتوسعت الحركة الطلابية، وانبثقت حركة صحية أولية شعبية من حطام نظام الصحة في الإدارة المدنية.

وبعد حصولهم على إشارة بالموافقة من حركة حقوق الإنسان العالمية بعد عقد اتفاقيات هلسنكي عام ١٩٧٥، ركز مؤسسو الحق جهودهم نحو الحاجة إلى وضع إستراتيجيات جديدة لمنافسة التوسع المستمر لسلطة الاحتلال المفترسة وتحرك مواطنيها الكبير. أصبحت المؤسسة التي أقاموها، مع المؤسسات الأخرى التي بدأت بالظهور في هذه الفترة مثل الجامعات وجمعية الدراسات العربية والملتقى الفكري العربي وغيرها، وكذلك الحركات الجماهيرية السابقة الذكر، أصبحت من خلال أهدافها جزءا مما أشار إليه عالم الاجتماع سليم تماري على أنه إستراتيجية المقاومة غير الرسمية للاحتلال العسكري. قدمت مؤسسة الحق، التي غرست أقدامها بثبات في المجتمع الذي أعطاها الرقي، لجمهورها لمحة عن المسار البديل الذي يمكن سلوكه للتخلص من الاحتلال. وبدأت بتزويد جمهورها المتزايد بأدوات لغوية جديدة ونهج ملموس جديد لتحدي أعمال معينة تقوم بها السلطة الحاكمة. وعرضت هذه الأدوات على شكل سلسلة بعنوان "اعرف حقوقك"، وهي من أشهر مشاريع الحق خلال عقدها الأول. وغرست هذه الكتيبات في أذهان الذين قرؤوها المفهوم الهام بأنه ليس لديهم (الفلسطينيون، الضحايا، المقاتلون، الناس) حقوقا أساسية فقط، بل أن لهم الحق في الدفاع عن هذه الحقوق، وشرحت لهم هذه الكتيبات كيف يمكنهم البدء بذلك.

وفيما كانت مؤسسة الحق تلعب دورا في تثقيف جمهورها في الداخل، انتقلت إلى العالم الخارجي لتصل إلى جمهور مستقل وتحصل على الحماية، حيث أنه لا يمكن الثقة بالحكومة العسكرية في عدم اقتحام الأبواب وإغلاق المؤسسة. وتطلب هذا الأمر أيضا جهدا تثقيفيا كبيرا، وذلك لأن التحامل المتأصل ضد الفلسطينيين أثنى الكثيرين من النشطاء في الولايات المتحدة وغيرها عن تحويل اهتمامهم نحو الشرق الأوسط، وأصدر حكما بالشك الفوري في أهداف الحق ونهجها. وإذا ما نجحت المؤسسة في توصيل قضيتها إلى الخارج فإن ذلك يعود إلى إستراتيجيتها الدفاعية، التي كانت لفترة طويلة بالكاد تعد إستراتيجية، وليس إلى قدرتها المهنية في التوثيق وإعداد التقارير حول الأمور التي يجب على أكثر المراقبين شكا أن يعترف بأنها انتهاكات غير معقولة لحقوق الإنسان. ومد الإسرائيليون يد المساعدة، بالطبع، وذلك من خلال انهماكهم في أعمال عامة من العقاب الجماعي مثل عملية هدم المنازل.

خدم الوضع شبه الرسمي المنظمات الفلسطينية والمؤسسات الشعبية التي تكاثرت في الثمانينات (حتى لو رفضت الحكومة العسكرية منحها تراخيص للعمل بشكل رسمي، فإن هذه المؤسسات أعربت من خلال تقديم طلب الترخيص عن نيتها العمل بشكل منفتح وعن القيام بنشاطات قانونية)، كما خدمها الدعم السياسي والمادي الذي حصلت عليه من الحكومات والمؤسسات في الخارج، وكذلك حقيقة وجود مجتمع داخلي ديمقراطي ومنفتح في إسرائيل يسمح بالنقد الصريح للانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل عبر الخط الأخضر. ولكنه كان من الصعب على الحكومة العسكرية اتخاذ إجراءات صارمة ضد مؤسسات مثل الحق بسبب صورة إسرائيل الديمقراطية في الخارج، إذا ما افترضنا للحظة أن مثل هذه المؤسسات كانت تمثل أي نوع من التهديد الحقيقي لقبضة المحتل على المناطق وعلى سكانها. كان على دولة إسرائيل أن تقوم بمهمة ثانية لتهدئة مؤيديها في الولايات المتحدة وأوروبا، الذين رأوا أن هناك خطأ بسيطا في وجود مجموعات جريئة مثل الحق طالما ابتعدت هذه المجموعات عن الدفاع عن العنف والإرهاب. كانت عبقرية النهج الذي كيّفه مؤسسو الحق هو أن الحق أخذت إسرائيل بكلامها (بأنها دولة ديمقراطية، وأعلنت بنفسها وعلى مضض أنها دولة محتلة معتدلة ومتسامحة)، كما أخذتها بالتزاماتها المعانة من خلال العمل بأحكام المجتمع الديمقراطي، وأخذت تدفع في هذه الاتجاه أكثر فأكثر فيما تراجعت إسرائيل إلى كتلة متزايدة من التناقضات التي أوجدتها بنفسها. كيف يمكن أن يحسب عقاب إرهابي من خلال هدم المنزل الذي تعيش فيه عائلته؟

ليس هناك شك بأن القوة المحتلة أصبحت ألد أعداء نفسها، وقامت تقارير مؤسسة الحق الرفيعة المستوى بكشف وفضح تكتيكاتها المكشوفة، وبرغم هذا، وصلت قوة إسرائيل إلى مدى بحيث لن تؤدي التقارير مهما كان عددها إلى إنهاء الاحتلال العسكري. واستلزم الأمر انفجار الانتفاضة الشعبية غير العنيفة، وعملية قمع الجماهير التي اتسمت بتكتيكات إسحق رابين الوحشية والواضحة، والاهتمام المفاجيء لوسائل الإعلام بالواقع الفلسطيني لقلب ما كان يبدو أنه يتعذر قلبه. وتحول قادة المنظمات الشعبية، على الأقل هؤلاء الذين كانوا في السجن أو في المنفى، إلى قادة للانتفاضة. وانطلقت مؤسسة الحق، التي بنت مصداقيتها خلال سنوات من عملية إعداد التقارير الدقيقة، ورفعت صوتها عبر قوة الحركة الجماهيرية على المسرح الدولي.

وأصبحت رائعتها حول السنة الأولى للانتفاضة "عقاب أمة" مرجعا معياريا لعمل جماعات حقوق الإنسان والصحفيين وصانعي السياسة على حد سواء. وترى هولي باركهالتر، وهي من المعجبين الأوائل بمؤسسة الحق والتي تولت كمديرة ضغط لمجلة هيومان رايتس ووتش (Human Rights Watch) إنتاج وتوزيع الطبعة الأمريكية لكتاب

"عقاب أمة"، ترى اليوم أهمية مؤسسة الحق على أنها ذات شقين: أولا، لم يكن في الجنوب في ذلك الوقت جماعات كثيرة تبحث في قضايا حقوق الإنسان بشكل متطور، وثانيا، أن حركة حقوق الإنسان كانت حتى في الغرب مبتدئة. كان وجود مثل هذه النوعية من التوثيق، وخاصة من قبل الفلسطينيين، مهم جدا لتبديد التحيز الموجود. كانت كلمة فلسطيني في الولايات المتحدة صفة مرادفة لكلمة إرهابي، ولذلك كان عمل المؤسسة أساسيا في توضيح الحقيقة، ليس فقط حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ولكن أيضا حول الفلسطينيين أنفسهم.

كان ذلك حينها، وهذا هو الحال الآن. في الوقت الذي أخذت فيه الانتفاضة بالتحول نحو الداخل والتلاشي، فقدت مؤسسة الحق الكثير من قوتها الدافعة وجمهورها، وبدأت في دفع ثمن نموها السريع وغير المضبوط في أواخر الثمانينات، وأدت إتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣ ووصول السلطة الفلسطينية إلى مزيد من التخبط في المؤسسة، ولولا متابعة فكرتها الجديدة اللامعة، مشروع تطبيق قوانين حقوق الإنسان، لأجبرت على قضاء وقت طويل من التسعينات في محاولة لترسيخ أقدامها من جديد. واليوم، وهي تحتفل بالذكرى العشرين لإنشائها، نجد أن الحق أصبحت مؤسسة متحولة، مؤسسة مختلفة اختلافا كليا بعثت لترسم مسارا جديدا يتناسق مع متطلبات الوضع الجديد الذي يعم فلسطين.

ستظل مؤسسة الحق بالنسبة لي المؤسسة التي عرفتها عن قرب، الحق التي أعطتني أفضل أصدقائي، والتي علمتني لغتي العربية المقبولة، وأعطتني مدخلا إلى المجتمع الفلسطيني، والأهم من هذا كله التي أرتني قدرة حقوق الإنسان. كانت السنوات الخمس التي قضيتها في فلسطين طقوسا للانتقال من مرحلة إلى أخرى وسنوات تكويني والعتبة التي تفصل السابق عن اللاحق في حياتي. كان العمل في مؤسسة الحق محبطا أحيانا، اللغة القانونية المتخصصة التي تستعمل في تحليلاتها والتي لا يمكن الاستغناء عنها، والتركيز المؤسساتي الرئيسي لنشاطاتها والذي كثيرا ما أجبرني على الابتعاد والانشغال بنشاطات أخرى مثل كتابة المقالات لمجلات في أمريكا وبريطانيا وهولندا، والسفر إلى مختلف أنحاء الضفة الغربية لتوثيق عمليات هدم المنازل وفي نفس الوقت توصيل حاجات أساسية للأشخاص الذين أصبحوا بلا مأوى، وإقامة صداقات مع الناس الأكثر تأثرا بعمليات نهب المحتل اليومية، هذا علاوة على البحث والكتابة في مجال دراستي للدكتوراة. وبرغم كل هذا، لم تكن خبرتي في مؤسسة الحق أي شيء سوى أنها خبرة أصيلة مملوءة بالمعاني الاستثنائية.

كانت مؤسسة الحق، حينما تركتها عام ١٩٩٠، تشغل مكتبا كبيرا في الجانب المقابل للمكتب القديم، وكان فيها طاقما من ٢٤ موظفا متدربا تدريبا جيدا، وعددا كبيرا من أجهزة الحاسوب، وكانت روحها شامخة رغم البؤس اللامنتهي الذي نذرت نفسها لتوثيقه في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين. أتذكر أحيانا في الليل، عندما يخلد أطفالي إلى النوم وتتوفر بعض اللحظات لنفسي، الأصوات التي تثير في نفسي بشكل خاص وجودي المتميز في المكان الذي كان وطني طيلة خمس سنوات لا مثيل لها، الصرير المتواصل للجرافات التي تقتلع المنازل والأشجار لتوسيع مكان لإقامة مستوطنة جديدة، والنباح الغاضب للجنود الذين يقومون عنوة بفتح المحلات المضربة، ونحيب الأمهات اللواتي فقدن أبناؤهن حديثا. ولكن، وفي خضم هذا الضجيج، أسمع جليا الصوت الثابت والمتناغم لتكتكة لوحات مفاتيح الحواسيب في مؤسسة الحق.

تشرين الأول ١٩٩٩

بوست هلترمان

بوست هلترمان هو مؤلف منشورات الحق التالية باللغة الإنجليزية:

- "سياسة الإبعاد الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين"، نشرة غير دورية رقم ٢، ١٩٩٦.
- رد مؤسسة الحق على الفصل الخاص بإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية "حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٨٤"، ١٩٨٦.

اعتقال مساعد قانوني من مؤسسة الحق والحكم عليه بالسجن الإداري

في ١٠ آذار ١٩٩٤، أعتقل شعوان جبارين المساعد القانوني في مكتب الحق للخدمات القانونية في مدينة الخليل، وحكم عليه بالسجن الإداري لمدة ستة أشهر. وبعد تفتيش دقيق لمنزله والذي شمل حتى إطارات الصور، صودرت وثائق تتعلق بعمل مؤسسة الحق. لم يكن السيد جبارين يعلم حين اعتقاله بأسباب هذا الاعتقال، وقضى ٤٠ يوما في الاعتقال دون توجيه تهمة. وقامت السلطات الإسرائيلية بالتحقيق مع السيد جبارين أثناء اعتقاله، خاصة حول اشتراكه في كتابة تقرير لمؤسسة الحق حول تحرش المستوطنين الإسرائيليين بالفلسطينيين. ونظرا لعدم وجود أية تهمة ضده، فإن الحق ترى أن اعتقال السيد جبارين كان فقط عقابا على نشاطاته في مجال حقوق الإنسان. حكم على السيد جبارين بالاعتقال الإداري مدة ستة أشهر، ومدد هذا الاعتقال ثلاث مرات لتصل مدة الاعتقال إلى سنتين دون توجيه تهمة ضده. ولم توقف عملية الإفراج عنه المضايقات والقيود التي ما يزال يتعرض لها حتى الآن، آذار ٢٠٠٠، حيث تمنع السلطات الإسرائيلية السيد جبارين من مغادرة البلاد، وبهذا تقيد حريته الشخصية في الحركة وقدرته على تمثيل الحق في المؤتمرات الدولية.

قضايا مختارة من حقوق الإنسان، ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٢

القتل العمد: سياسة إسرائيلية مستدامة في المناطق الفلسطينية المحتلة

استنادا إلى توثيقها لأكثر من ١٠٧٠ حالة قتل بين المدنيين الفلسطينيين بأيدي الجنود الإسرائيليين وغيرهم من وكلاء دولة إسرائيل منذ بدء الانتفاضة في ٩ كانون الأول ١٩٨٧، كشف البحث الميداني لمؤسسة الحق أن الكثير من حوادث القتل هذه كانت عمليات قتل متعمد ضمن معنى المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. مبتدئة بتعريف القتل المتعمد على أنه قتل غير ضروري أو غير متكافىء مع الظروف ألقت الحق الضوء على تكرار حدوث عمليات القتل المتعمد بشكل مرعب في الأراضي المحتلة.

ثم عرضت الحق بشكل مفصل ثلاث حالات قتل متعمد، وتقدم هذه الحالات دليلا حيا على استمرار تعرض الفلسطينيين في المناطق المحتلة لنمط ثابت للانتهاك المتعمد لحقهم في الحياة - وهو نمط يعادل سياسة مستدامة للقتل المتعمد الذي يجيزه القانون وينفذه وكلاء دولة إسرائيل. وخلصت الحق في الحالات الثلاث، التي عرضت في هذه النشرة والتي دعمت بالأدلة، إلى أن عمليات قتل الضحايا الثلاث في أشهر آب وأيلول وتشرين الأول ١٩٩٢ كانت غير ضرورية، ولم يشكل الضحايا أي تهديد على حياة الجنود الإسرائيليين.

وذكرت الحق في ملاحظاتها الختامية أن القضايا التي نوقشت في الحالات الثلاث لم تكن جديدة، حيث عانى الفلسطينيون لسنوات عديدة من القتل المتعمد والإصابة المتعمدة، وإعاقة العناية الطبية، وقتل الأطفال، وعدم القدرة على حماية المتفرجين على الأحداث من الأذى، والقيود غير المسموح بها على حرية التعبير، ومهاجمة الأشخاص على أنهم "أشخاص مطلوبون"، وعدم احترام الأخلاق والعادات والممارسات الدينية وغيرها من أصناف سوء المعاملة. وتعد مثل هذه الممارسات انتهاك للقانون الدولي قامت بتشريعه الأوامر والمراسيم العسكرية التي تعتبر العديد من الحقوق السياسية والمدنية جرائم. ويقوم العسكريون بتطبيق هذه الأوامر والمراسيم، ويتنكر بعضهم كفلسطينيين ويستخدمون تعليمات غامضة وغير محددة لإطلاق النار أثناء قيامهم بإلقاء القبض على او قتل الفلسطينيين الذين يمارسون الحقوق التي يمنحها لهم القانون الدولي.

(من نشرة الحق رقم ٢٧، ١٩٩٢)

تحتفظ الحق بأسماء وصور كل الفلسطينيين الذين قتلوا بأيدي الجنود أو المستوطنين الإسرائيليين أو بأيدي أعضاء روابط القرى منذ تشرين الثاني ١٩٨١ وبمعلومات مفصلة عنهم. وتحتفظ كذلك بتفاصيل عن الظروف التي جرت فيها عمليات القتل، وما إذا أجري تحقيق رسمي أو لا حول الحادث، كما أخذت شهادات عيان من الأقارب الذين نجوا من الحوادث.

عقاب أمة

انتهاكات حقوق الإنسان خلال الانتفاضة الفلسطينية، كانون الأول ١٩٨٧ - كانون الأول ١٩٨٨، الحق، ١٩٩٠

يقدم هذا التقرير صورة شاملة للوضع الحرج لحقوق الإنسان الفلسطيني الذي ولّده رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة التي اندلعت في كانون الأول ١٩٨٧. ويغطي هذا التقرير مدى انتهاكات حقوق الإنسان في العام الأول من الانتفاضة، ويركز على أوسع هذه الانتهاكات انتشارا وأكثرها خطورة. إن تقرير "عقاب أمة" هو حصيلة جهد جماعي لطاقم العاملين في مؤسسة الحق. وبدأ العمل في هذا التقرير من خلال عملية توثيق لانتهاكات حقوق الإنسان التي جمعها فريق من الباحثين الميدانيين الذين توزعوا جغرافيا على جميع أنحاء الضفة الغربية، وقام الباحثون بتحليل هذه المعلومات وغيرها من المصادر العامة والوثائق بناء على القانون الدولي والمحلي، وأعد هذا التقرير بمساعدة طاقم دعم مؤسسة الحق. ونشرت الحق أيضا تقارير شاملة حول وضع حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة لسنوات ١٩٨٩ (حصار شعب) و ١٩٩٠ (الحماية مرفوضة).

الحق تبحث في عملية تخطيط المدن

بقلم أنطوني كون، محاضر كبير في دائرة التخطيط البيئي في جامعة ستراثكلايد، جلاسجو

تلقيت في أواخر عام ١٩٨٨ اتصالا هاتفيا من السير كولين بوشانان أبلغني فيها أن مؤسسة تعمل في الضفة الغربية تدعى الحق تريد أن تبحث في السياسات الإسرائيلية التي تقيد عملية بناء منازل الفلسطينيين وتهدمها. كان السير بوشانان، وهو مخطط مدن مشهور في ذلك الوقت، هو الذي سيقوم بذلك، ولكنه كان في حوالي الثمانين من العمر، وكانت الانتفاضة حينها قد اشتعلت، وسألني إذا ما كنت أستطيع أن أجد وقتا للقيام بذلك يتناسب مع برنامجي في الجامعة.

بدأت تدريس موضوع تخطيط المدن في مدينة جلاسجو منذ عام ١٩٦٧، وكنت قبل ذلك أعمل مع كولين بوشانان في مجال الاستشارة، وبشكل خاص في لندن واستانبول والكويت. قمنا في الكويت بوضع خطط لتطوير المدينة والدولة التي يبدو أنها نفذت كما خططناها، كما ظهر في صور الاستطلاعات الجوية التي نشرت أثناء حرب الخليج. وبينما كنت في الكويت، عملت مع وتعرفت على عدد كبير من الفلسطينيين، وكثيرا ما فكرت بأن الضفة الغربية ستكون مكانا مثيرا لشخص يعمل في تخطيط المدن عندما يقوم بزيارتها. إن عملية التخطيط هي محاولة لحل المشاكل، ولذلك فإن استخدام أراض خاضعة للاحتلال العسكري الحربي سيكون حتما معضلة التخطيط المنشود.

وبهذا بدأ التعاون مع مؤسسة الحق ومع فلسطين والذي وجدت أنه تعاون مثمر وبنّاء بشكل كبير. كانت الحق تريد تقريرا موضوعيا يبحث في احتياجات التنمية الفلسطينية، وكذلك المدى والوسائل التي تستطيع السياسة الإسرائيلية من خلالها إحباط هذه الاحتياجات. كان هناك، حتى ذلك الوقت على الأقل، ميل في الرأي العالمي لتصديق الرواية

مدخل مغلق لأحد المخيمات، ١٩٩٠

الإسرائيلية بأن عملية تنفيذ المخططات السابقة والقانون الأردني تجريان بحذافيرهما.

ساعد لطف وخبرة رجا شحادة وطاقم مؤسسة الحق بشكل كبير في عملية اعداد الكتاب االذي جاء محصلة لهذه الزيارة. وأتذكر بشكل خاص الطريقة التي قام بها الباحثون الميدانيون لتهريبي بخفة وخداع خلف الحواجز العسكرية وعبر شوارع الانتفاضة المضلمة الى المنازل والقاعات في المدن، ومجاري المستوطنات الاسرائيلية المتدفقة على المزروعات الفلسطينية، وبقايا المنازل التي دمرتها الجرافات ... وكان الدعم الهام الآخر (الذي قدمه رجا شحادة للمشروع) هو رامي عبد الهادي الذي كان يقوم بإعداد مخططات للمدن والقرى في مركز الهندسة والتخطيط القريب من مؤسسة الحق، والذي كان (وما زال) لا يألوا جهداً في تقديم النصح ولا يبخل في الاتصال.

ومنذ ذلك الحين، عدت مرة أخرى الى المنطقة ضمن عقد استشاري في نابلس والخليل ودير البلح، وكذلك لحضور مؤتمر J L A C الذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩. وقمت في عام ١٩٩٩، بناء على طلب من منظمة العفو الدولية، باعادة تفحص المواضيع التي كانت ذات اهتمام في أوائل التسعينات، وبشكل خاص عملية هدم المنازل في المنطقة ج والقدس الشرقية. وذهلت، بشكل خاص من التغيير القليل الذي طرأ على الأساليب والحجج الاسرائيلية منذ منتصف الثمانينات، وكذلك بالشبه بين وضع السكان في المنطقة ج ووضع "القرى غير المعترف بها" في اسرائيل. ما تزال هناك بالتأكيد حاجة لتنسيق جهود القطاع التطوعي في المنطقة ج وفي القدس الشرقية، وأيضاً لتوثيق الأوضاع في هذه المناطق (التي لا يعرف عنها الناس، عدا سلطات الاحتلال، سوى القليل)- وخاصة سجلات ملكية الأراضي وتنفيذ رخص البناء (وغيره) والأوضاع الاقتصادية والديمغرافية.

مع التهاني لمؤسسة الحق في عيدها العشرين

أنطوني كون

أنطوني كون هو مؤلف أحد منشورات الحق بعنوان "تخطيط المدن في ظل الاحتلال العسكري: دراسة تحليلية للقوانين والممارسات المتعلقة بتخطيط المدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ١٩٩٢.

وحدة الخدمات القانونية

يوفر برنامج الخدمات القانونية في مؤسسة الحق للمواطنين فرصة لمناقشة مشاكلهم القانونية مع محامين دون مقابل. وإذا ما تعلقت المشكلة بالإساءة إلى حقوق الإنسان، ولم تتطلب اللجوء إلى المحكمة، تسعى الحق إلى إنصاف المجتمع أو الشخص موضع المشكلة من خلال التدخل المباشر مع السلطات المعنية، أما إذا لم تلق جهودنا نجاحا، أو يبدو أن اللجوء إلى المحكمة هو الخيار الوحيد، ينصح الشخص بتوكيل محام. لا تقوم الحق بتمثيل الأشخاص في المحاكم، وكذلك لا تغطي المصروفات القضائية، ولكنها تقوم في قضايا الانتهاكات الجسيمة مثل التعذيب والقتل وهدم المنازل بالتدخل من أجل تعبئة الدعم الدولي والمحلي. وإذا ما كانت هناك إمكانية وضرورة لمحاربة بعض أنماط انتهاكات حقوق الإنسان من خلال إيجاد سوابق قانونية، تقوم الحق بأخذ قضايا للاختبار أمام المحاكم العليا الفلسطينية والإسرائيلية، وتتعاون الحق في هذا المجال، كما في حالات الإرشاد القانوني بشكل عام، مع منظمات حقوق إنسان مختصة أخرى. تلقت وحدة الخدمات القانونية عام ١٩٩٩ ما مجموعه ٤٦٣ قضية، كما وحولت العديد من القضايا إلى مركز القدس للمساعدة القانونية وجمعية القانون ومؤسسة الضمير ومركز الديمقراطية وحقوق العاملين ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وغيرها من المؤسسات. ويظهر الجدول التالي توزيع لنوعية القضايا في عام ١٩٩٩:

نوع القضية	عدد القضايا التي استلمت
سلطات الاحتلال الاسرائيلي	
جنود، شرطة، مستوطنون	١٢
جمع شمل العائلات	٤٠
رفض التصاريح لدخول اسرائيل	١٠٦
البطاقات الممغنطة (هناك حاجة لها للحصول على تصاريح عمل وغيرها لخول اسرائيل)	١٠٢
حظر السفر للخروج من اسرائيل	٧٦
رفض تصاريح الزيارة	٢٦
اعتقال من السلطات الاسرائيلية (بما فيه الاعتقال على الحدود)	٤
انتهاكات السلطة الفلسطينية	
أجهزة الأمن المختلفة	٤٣
حالات أخرى (إطلاق نار عن طريق الخطأ، الحرمان من التعويض نتيجة الفصل، سرقة)	٤٣
مجموع القضايا	**٤٦٣**

مؤتمر دولي حول إدارة الأراضي المحتلة والقانون الدولي

بقلم إيما بلايفير، المديرة التنفيذية لمؤسسة إنترايتس، المركز الدولي لحماية حقوق الإنسان

عقدت مؤسسة الحق في الفترة بين ٢٢-٢٥ كانون الثاني، في السياق غير الهادي للشهر الأول من الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، مؤتمرا دوليا في القدس الشرقية، دعت إليه أشهر خبراء العالم في قوانين الحرب الدولية وحقوق الإنسان، كان هذا أول مؤتمر من نوعه ينظم في الاراضي المحتلة. لم يكن معظم الذين حضروا المؤتمر من مؤيدي القضية الفلسطينية، ولكنهم كانوا خبراء لم يكن لديهم، حتى ذلك الوقت، سوى احتكاك قليل بالصراع العربي الإسرائيلي، وحضروا المؤتمر من أجل تقديم آراء مستقلة حول القوانين الدولية التي تحكم تصرفات السلطة المحتلة مع سكان المناطق التي تسيطر عليها، وأيضا لاستعراض الإدارة الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس الشرقية، مقارنة مع القانون الدولي.

دخل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عقده الثالث مع عام ١٩٨٧ بمؤشر ضئيل على انتهائه. وكانت مؤسسة الحق بنت خلال السنوات الخمس التي سبقت عام ١٩٨٧ سمعة جيدة من خلال تقاريرها الدقيقة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي شكلت جزءا من حياة الفلسطينيين اليومية في الأراضي المحتلة. فإضافة إلى عمليات التدخل في الانتهاكات الفردية - إما مباشرة أو من خلال التماس التدخل من الآخرين - وقامت الحق بنشر سلسلة من التقارير حول بعض الممارسات مثل الإبعاد والاعتقال الإداري والتعذيب وهدم وإغلاق المنازل وتشتيت العائلات. وبنت عمليات التدخل هذه وكتابة التقارير على بحث ميداني واسع، وكانت دائما مدعومة بحجج قانونية جرى بحثها بعناية لتوضيح كيف أن هذه الأعمال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني. وكان من الصعب تحدي وضوح التقارير وبعدها عن العواطف، وساهمت هذه التقارير في تحول الرأي العام العالمي الذي كان عادة يؤيد صورة إسرائيل كدولة محتلة كريمة تحترم قوانين الاحتلال.

وفيما كانت مؤسسة الحق تعالج مثل هذه الانتهاكات بشكل يومي، كانت أيضا واعية جدا للتهديد الطويل الأمد لحقوق الفلسطينيين الذي يشكله التحويل المستمر للأرض والبنية التحتية في الأراضي الفلسطينية نفسها والذي يبدل، أحيانا وبشكل يتعذر تغييره، شخصيتها وكرامتها. أحدثت إسرائيل تغييرات في كل عنصر من عناصر الحياة الفلسطينية - في البنية الاقتصادية والنظام القضائي والحكم المحلي ونظام النقل والمياه والكهرباء، والأهم من هذا كله امتلاك الأراضي واستخدامها. وبينما كانت بعض مثل هذه التغييرات ضرورية بلا شك مع مرور الوقت، كان يبدو أن معظمها يهدف إلى تأكيد اعتماد الموارد والأسواق الفلسطينية على إسرائيل، أو على الإمكانيات التي تتيحها إسرائيل، أو على خدمة

مصالح السكان الإسرائيليين الذين استوطنوا في الأراضي الفلسطينية بشكل غير شرعي، بدلا من خدمة المصالح الطويلة الأمد لمستقبل السكان الفلسطينيين بعد انتهاء الاحتلال.

يفهم من القانون الدولي الذي يحكم الاحتلال العسكري أن الاحتلال فطريا، وضع مؤقت، وأنه يجب أن يكون الوضع الراهن تحت المراقبة فيما عدا هذه التغييرات التي تعد ضرورية لسلامة القوات المحتلة أو لمصلحة السكان، وذلك كي لا تتعرض القدرة المنشودة للمناطق على استعادة استقلالها للخطر. عملت مؤسسة الحق بعناية على توثيق التغييرات التي أحدثتها إسرائيل، وأثبتت أنه لا يمكن تبرير الكثير منها بناء على الأسس المحدودة التي يسمح بها القانون الدولي، وأظهرت أيضا أن لهذه التغييرات مضامين عميقة ومعادية لسيادة الفلسطينيين على المناطق بعد انتهاء الاحتلال، وعلى قدرة المجتمع الفلسطيني على ممارسة حق الإنسان الأساسي في تقرير المصير. ولكن إسرائيل زعمت أنها تحترم قواعد القانون الدولي الذي يحكم احتلالها أو "إدارتها"، كما كانت تفضل أن تدعو ذلك، ولكن هذا الاحتلال كان فريدا من حيث طوله، من بين أشياء أخرى، واعتمدت إسرائيل على هذا، أولا لدحض أن مجموعة القوانين الرئيسية المتعلقة بالاحتلال الحربي، أي اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، غير واجبة التطبيق، وثانيا لتبرير تفسيراتها الخاصة للقوانين الواجبة التطبيق التي غالبا ما تكون مغايرة للتفسيرات السابقة.

كانت الصعوبة التي واجهتها مؤسسة الحق لدحض هذا الادعاء هو أن أحكام أنظمة لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة موضوعتان بشكل مبادىء عامة، وذلك لتغطية جميع أشكال الحروب. وبينما كانت بعض الأحكام مثل تلك المتعلقة بتخريب الممتلكات وإبعاد الأشخاص ومعاملة السجناء واضحة تماما، فإن هناك تفاصيل قليلة في الخطوط العريضة مثل كيفية حكم المناطق المحتلة نفسها. ولهذا كانت هناك حاجة لعملية توضيح صادرة عن سلطة مختصة مبنية ليس فقط على هذه القوانين، بل أيضا على الكتيبات العسكرية التي وضعت في حروب سابقة، وعلى سوابق قانونية مثل محاكمات نورمبرج وطوكيو التي جرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان من الصعب إيجاد الخبرة، لأنه كان ينظر إلى قوانين الحرب في ذلك الوقت على أنها فرع غامض من فروع القانون (١). لم يحصل الاحتلال الحربي بشكل خاص سوى على اهتمام قليل خارج إسرائيل منذ الحرب العالمية الثانية، وبهذا هيمن علماء إسرائيل وقضاتها وموظفوها، الذين بنيت معظم خبرتهم على الخدمة داخل الجيش أو الإدارة الإسرائيلية، على هذا المجال.

قررت مؤسسة الحق، في ظل غياب علم مستقل حول هذه المواضيع، البحث عن النصح من البحاثه الرواد في قوانين الحرب والقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي بهدف الحصول منهم على الخبرة للتأثير على المواضيع الرئيسية المتعلقة بإدارة الأراضي المحتلة. وأدركنا أن معظم ذلك يتطلب بحثا أصيلا حيث أن قلائل فقط هم الذين أخذوا مثل هذا الأمر بعين الاعتبار من قبل، ولكننا اعتمدنا علي قدرتنا في إثارة اهتمام الأكاديميين لتطبيق ما تعلموه على أوضاع ملموسة. وأعددنا لهذا الأمر مشروع بحث ينتهي بمؤتمر دولي يستطيع من خلاله علماء القانون الدوليين، الذين يتم اختيارهم بعناية بسبب استقلاليتهم، وفي معظم الأحيان لعدم وجود ارتباط مسبق لهم بالصراع، يستطيعون أن يقدموا أراء صائبة حول التفسيرات الحالية للقوانين الدولية للحرب وحقوق الإنسان كما تطبق على الاحتلال الإسرائيلي ومعاملة إسرائيل للأراضي المحتلة. كان يجب أن تستند الآراء القانونية على الوضع الفعلي، ولكن المصادر المنشورة حول هذه المواضيع قليلة من أجل أن يتم مقارنة آراء الخبراء الدوليين بآراء الخبراء المحليين الذين يستطيعون توثيق وتحليل المواضيع الواقعية من داخل الأراضي المحتلة، والذي غالبا ما يتطلب أيضا بحثا أصيلا.

تجنبنا، عمدا، المواضيع التي عادة ما تجذب اهتمام المراقبين وذلك لمصلحة أمور أكثر دقة مثل عملية التغيير الإقليمي والإداري والبنيوي التحتي التي كان توثيقها أكثر تعقيدا، وكانت مصادرها القانونية قليلة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ندرة وجود الاحتلال الطويل. شكلت مواضيع مثل معالجة الموارد الطبيعية، والقدرة على الاستيلاء على الأراضي وتغيير طرق استخدامها، وفرض الضرائب على الناس، وإعادة تشكيل الجهاز القضائي، ودمج الاقتصاد المحلي مع اقتصاد السلطة المحتلة، واستيطان سكان السلطة المحتلة في المناطق التي تحتلها، والهيكل القانوني والإداري المنفصل الذي يطبق على هؤلاء المستوطنين، ووجوب تطبيق المصادر المختلفة للقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان اللذان يحكمان سلوك المحتل الحربي، شكلت هذه المواضيع، التي كانت وبشكل مستمر تقلل من إمكانية الضفة الغربية وقطاع غزة على الاعتماد الذاتي، هدفا لعملية الاستقصاء التي قمنا بها.

احتاجت عملية التعرف على العلماء الرواد بحثا مطولا واستشارات كثيرة، وبعدها جاءت عملية إقناع حذرة. كان البعض حذرا من المشاركة فيما كانوا ينظرون إليه على إنه حقل ألغام سياسي، واحتاجوا إلى إعادة طمأنة حول مصداقية مؤسسة الحق، وذلك نتيجة للطبيعة الخطرة للمبادرة ولأنه طلب منهم إعطاء آراء مستقلة. كان من بين المشاركين العالميين كل من جرهارد فون جلاهن، مؤلف العمل الرائد حول الاحتلال الحربي، وآدم روبرتس، أحد العلامة الرواد في قوانين الحرب، وأنطونيو كاسيسي، الذي أصبح فيما بعد رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وجون دوجارد، وهوخبير من جنوب افريقيا في قانون حقوق الإنسان، وغيرهم من الخبراء البارزين في القانون الدولي العام وقانون حقوق الإنسان.

وفي ٩ كانون الأول ١٩٨٧، أي قبل شهر من عقد المؤتمر، اندلعت الانتفاضة في قطاع غزة، ومع بدء المؤتمر في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٨ كانت الانتفاضة انتشرت في كل أجزاء الأراضي المحتلة، وقتل ٤١ فلسطينيا، وكان حوالي نصفهم دون الثامنة عشر من العمر. ورغم التغطية الإعلامية للتصاعد السريع للعنف لم ينسحب أي شخص من المشاركين، ولكنهم عبروا عن قلقهم جراء مناقشة ما كان واضحا أنه قضايا قانونية مجردة بينما كان الناس يموتون في الخارج. وأصبح من الواضح سريعا أن المسائل موضع النقاش، كانت، رغم غموضها، في صلب الانتفاضة، كان ذلك بشكل خاص بسبب الأعمال التي تمارسها إسرائيل باسم القانون، مصادرة الأراضي وضم القدس واستيعاب الأراضي المحتلة في دولة الاحتلال، حرمان شعب من مستقبله إلى درجة أدت إلى انفجار سنوات من الإحباط المكتوم في انتفاضة عارمة. واستطاع المشاركون من خلال الاجتماعات والزيارات التي جرت بين الجلسات مشاهدة أسباب الانتفاضة

وقمع السلطات الإسرائيلية العنيف لها.

كان للمشروع ثلاثة عناصر، أولها توضيح إطار القانون الدولي المتعلق بالاحتلال الحربي، وخاصة تطبيق قوانين لاهاي واتفاقية جنيف وكذلك وجوب تطبيق قانون حقوق الإنسان في أوقات الاحتلال. وكان العنصر الثاني دراسة مظاهر محددة لإدارة الأراضي المحتلة، أي الشكل الذي يجب أن تكون عليه هذه الإدارة، والحق في الاشتراك في الجمعيات أثناء الاحتلال الذي يعكس قدرة الناس على المشاركة في الإدارة، وفرض الضرائب، وسلطات وواجبات المحتل فيما يتعلق بالأرض. أما الهدف الثالث والأخير للمشروع فكان النظر في الوسائل التي يمكن استخدامها لتطبيق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، من خلال القانون ومن خلال تعبئة الرأي العام.

رفض المشاركون بصوت عال حجة إسرائيل بأن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على احتلالها، وتم التأكيد على الطبيعة المؤقتة للاحتلال مرات عديدة، وكذلك على عدم شرعية أي من الخطوات المتخذة التي تغير بشكل عكسي طبيعة الأراضي المحتلة، إلا إذا كانت ضمن أوضاع ضرورية ومحدودة جدا، أو التي تعمل على ضمان السيادة، أو تلك التي يتم الاستيلاء عليها قبل الانسحاب الحتمي من المناطق المحتلة. وبعيدا عن تأكيد ادعاء إسرائيل بأن طول مدة الاحتلال تسمح لها أن تتجاهل هذه الأحكام، اتفق المشاركون على أنه كلما طالت مدة الاحتلال، كلما كان من الأهم التمسك بالأحكام وتفسيرها بشكل أكثر تحديدا. وأكد المشاركون أيضا على انطباق قانون حقوق الإنسان، مع بعض الاستثناءات، حتى تحت الاحتلال، ليكمل أحكام القانون الإنساني. انتقد المشاركون الدوليون والمحليون، بدرجات متفاوتة، الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا الإسرائيلية وعبروا عن خيبة أملهم من دورها. واختلفت وجهات النظر حول نقاط مهمة – على سبيل المثال، مدى عدم شرعية الاحتلال نفسه (شعر البعض أنه غير شرعي، فيما شعر الآخرون أن القانون الدولي لا يدعم مثل هذه النقطة)، والثقل الذي يمكن أن يربطه المحتل بالضرورة العسكرية، وشرعية حشد الجماهير كتعبير عن إرادة الشعب.

كان على مؤسسة الحق، مباشرة بعد المؤتمر، أن تكرس اهتمامها بشكل جوهري بالأحداث الطارئة اليومية والانتهاكات الجسيمة التي كانت ترتكب أثناء الانتفاضة، مما أدى إلى استمرار توسيع قدرتها إلى أقصى حد لعدة سنوات. وبينما قام "مشروع تطبيق القوانين" التابع للحق والذي تطور أثناء المؤتمر بوضع وتطوير الحجج التي نوقشت أثناء المؤتمر، لم تستطع الحق، خلافاً لذلك، تكريس الموارد الضرورية لتطوير تحديات منظمة لأوجه السياسة الإسرائيلية التي أظهر المؤتمر أنها تنتهك وبوضوح القانون الدولي. وبرغم هذا، أكدت عملية نشر أوراق المؤتمر التي قام بها ناشر قانوني معروف (٢) على وصول نتائج المؤتمر إلى جمهور واسع داخل فلسطين وإسرائيل، وفي المجتمع القانوني الدولي.

ضرب المؤتمر مثالا على نهج مؤسسة الحق، وهو نهج مؤسسة نشطة تبني عملها فقط على سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني، وتستخدم أكثر المقاييس المستقلة والمهنية دقة. ونظرا للإحباط الذي عانت منه مؤسسة الحق لعدم توفر خبرة مستقلة والتي أعاقت قدرتها على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة، اعتمد المشروع على بحث الحق الميداني وعلى الخبرة المحلية والدولية من أجل البحث عن توضيح لأحكام القانون الدولي الهامة المتعلقة بالاحتلال الحربي.

وبعد مرور عقد على المؤتمر تظل نتائجه مناسبة ليس فقط لهؤلاء الذين يبحثون عن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في الأراضي الفلسطينية، بل أيضا للمدنيين الذين يتعرضون لأوضاع أخرى من الاحتلال أو النزاع. إن وجهات نظر الخبراء القانونيين المنشورة مصدر هام للقانون الإنساني والقانون العرفي وذلك من أجل أن يعمل إسهام الخبراء المشاركين في هذا المؤتمر مباشرة على تطوير وتفسير القانون الإنساني. ونأمل أن تكون الاستنتاجات التي توصل إليها الخبراء المحليون والعالميون، والتي توثق أبعاد الإجراءات غير القانونية وتعمل بوضوح على ترسيخ انتهاكات القانون الدولي، ذات فائدة في المحادثات التي تهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يقضي به القانون الدولي، وكذلك في عملية إعادة الأوضاع إلى سابق عهدها وفي عملية التعويض.

ملاحظات:

(١) جذب القانون الإنساني اهتماما عاما واسعا بعد عدة سنوات مع احتلال العراق للكويت ومع الصراع في رواندا ويوغسلافيا.

(٢) "القانون الدولي وإدارة الاراضي المحتلة"، تحرير إيما بلايفير (مطبعة كلارندون، اكسفورد / الحق، ١٩٩٢).

ايما بلايفير

إيما بلايفير هي كاتبة / محررة منشورات الحق التالية الصادرة باللغة الإنجليزية:

– الاعتقال الإداري في الاراضي المحتلة، نشرة غير دورية رقم ١، ١٩٨٥.

– هدم وإغلاق المنازل كإجراء عقابي في الضفة الغربية المحتلة، نشرة غير دورية رقم ٥، ١٩٨٧.

– القانون الدولي وإدارة المناطق المحتلة: عشرون عاما من الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة، مداولات المؤتمر الذي نظمته مؤسسة الحق، إعداد إيما بلايفير، ١٩٩٢

– مطبوعات مختارة من الحق –

الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة ١٩٦٧ – ١٩٨٩

مارك ستفنس، ١٩٩٠

كانت قضية فرض الضرائب في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي موضوع نقاش حاد، وحظيت باهتمام خاص خلال الانتفاضة، وذلك حينما امتنع سكان المناطق المحتلة عن دفع الضرائب. يهدف هذا التقرير إلى توضيح شرعية ممارسة إسرائيل لعملية جمع الضرائب في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ضوء القانون الدولي، وفي النهاية إلى شرعية الامتناع عن دفع الضرائب كشكل من أشكال المقاومة الفلسطينية.

تعليم حقوق الإنسان

انهمكت الحق لسنوات عديدة في تشجيع تعليم حقوق الإنسان في فلسطين عن طريق توفير مواد المعلومات القانونية - مثل السلسلة التي صدرت باللغة العربية تحت عنوان "اعرف حقوقك"، وعن طريق عقد ورشات العمل واستخدام الوسائل غير التقليدية مثل المسرح.

وتركز مؤسسة الحق في هذا المجال بشكل خاص على المدارس والتعليم الشعبي في مخيمات اللاجئين والقرى، كما أنها تخاطب صانعي القرار الفلسطيني والشرطة الفلسطينية. وتتعاون الحق في هذا المجال مع مؤسسات فلسطينية مختلفة، على سبيل المثال، فرقة سنابل للمسرح الشعبي التي تعاونت معها الحق في إنتاج مسرحية بعنوان "أنا إنسان" في أوائل عام ١٩٩٩. وتستند هذه المسرحية إلى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتتحدث عن المشاكل الاجتماعية والسياسية التي تواجه المجتمع الفلسطيني. كان من بين الموضوعات التي عالجتها المسرحية الزواج المبكر "والحزام الأمني" الذي فرضته السلطات الإسرائيلية المحتلة، والذي يحرم الناس من حرية الحركة والحق في فرص العمل والحق في العبادة والرعاية الطبية. كما أنها تتعلق بإلغاء التمييز بين الرجال والنساء، وحق النساء في أن يكن شريكات في بناء وتطوير المجتمع. وتخاطب المسرحية، إضافة إلى ذلك، حق الأطفال في التعليم والتحرك، وحق الأطفال المعاقين في الحصول على العناية الكافية وفي العيش حياة طبيعية. عرضت مؤسسة الحق المسرحية لأول مرة في القدس بتاريخ ٣ تموز ١٩٩٩.

وكجزء من جهودها في تشجيع تعليم حقوق الإنسان، تقوم الحق حاليا بإعداد سلسلة من الكتيبات حول الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي ستستخدم في المدارس الفلسطينية.

(من نشرة الحق رقم ٣٨، ١٩٩٩)

- مطبوعات مختارة من الحق -

شبكة الطرق الالتفافية في الضفة الغربية

سميرة شاه، ١٩٩٦

اتبعت إسرائيل منذ الاحتلال عام ١٩٦٧ سياسة إقامة شبكة من المستوطنات والطرق لضمان سيطرتها على الضفة الغربية، وذلك عن طريق تدمير التكامل الجغرافي واقتلاع الفلسطينيين من أراضيهم من ناحية، وعن طريق ربط المناطق القريبة من إسرائيل من ناحية أخرى. وتسارعت هذه السياسة مع بدء العملية السلمية في محاولة لخلق حقائق على أرض الواقع. وتعد هذه الدراسة جزءا من جهود مؤسسة الحق ليس فقط لعرض هذه السياسة وتأثيرها على المواطنين الفلسطينيين، بل أيضا لفضح عدم شرعيتها بناء على القانون الدولي، مما يؤدي إلى تعزيز الموقف الفلسطيني في المحادثات الجارية.

نشاطات المكتبة

تشمل مكتبة الحق مجموعة واسعة من الكتب والدوريات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي. ويوجد فيها حاليا ٣٢٣٣ كتابا ومرجعا مصنفا حسب نظام تصنيف مكتبة الكونغرس، من هذه الكتب هناك ١٧٠٦ كتاب باللغة العربية و١٥٢٧ باللغة الإنجليزية. وتعد مكتبة الحق أول مكتبة عامة متخصصة في حقوق الإنسان والقانون الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحتوي المكتبة على القوانين الأردنية والإسرائيلية وتشريعات من دول عربية أخرى، وكذلك تشمل الأوامر العسكرية الإسرائيلية ومصادر أولية وثانوية حول القانون الدولي وحقوق الإنسان. كما يوجد في المكتبة مجموعة من الكتب المتعلقة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتاريخ الشرق الأوسط، وفيها أيضا دوريات ومجلات من دول مختلفة تتعلق بحقوق الإنسان. وللمكتبة علاقات تبادل متينة بنيت عبر السنوات مع مؤسسات حقوق الإنسان والمكتبات في جميع أنحاء العالم.

تقدم المكتبة خدمة هامة للمجتمع خاصة للأكاديميين والمحامين وواضعي القانون وكذلك الجمهور بصورة عامة الذين يستخدمون المكتبة بشكل منتظم، كما تمثل المكتبة قناة هامة لتوفير المعلومات للفلسطينيين. ويستخدم مكتبة الحق حاليا ما معدله ٤-٥ باحثين يوميا، وذلك لسمعتها الجيدة التي تطورت عبر السنوات ولتخصصها في قوانين حقوق الإنسان. إن توسيع وتطوير مكتبة الحق هو أحد الأحجار الأساسية لإستدامة المؤسسة. وتمثل المكتبة جزءا هاما من أساس الحق، كما أنها جزء مكمل لاستمرار برامج الحق الأخرى. وإضافة إلى القراء من أصحاب المهن الذين يستخدمون المصادر المتوفرة في الحق، يعتمد طاقم الحق المهني أيضا بشكل كبير على المصادر التي تحتويها المكتبة لدعم الأبحاث التي يقومون بها، وكذلك في عملهم الذي يستهدف الجمهور المحلي والجمهور العالمي.

إن فتح أبواب المكتبة أمام الجمهور حتى ساعات المساء هو أحد أهداف الحق الطويلة الأمد، حيث أن الكثير من الباحثين يبدؤون أبحاثهم في المكتبة بعد انتهائهم من عملهم المكتبي. وعلاوة على ذلك، قامت عدة جامعات في فلسطين مثل جامعات القدس والنجاح والأزهر بتوسيع مناهجها الدراسية لتشمل القانون الدولي، ولذلك سيكون من المفيد للطلاب تمديد ساعات دوام المكتبة ليتمكنوا من القيام بعملية البحث بعد إنهاء دوامهم في الجامعة، وبدأ العديد من هؤلاء الطلاب فعلا بعملية البحث في هذه المكتبة. ومع وجود أكثر من ٨٠٠٠ مصدر، فإن مساحة المكتبة لن تتسع لجميع الوثائق الموجودة فيها. وتنوي الحق، على المدى البعيد، أن تنقل المكتبة إلى مكان أوسع (بالقرب من مقر المؤسسة)، من أجل زيادة الإمكانية أمام الجمهور. وأخيرا، فإن أحد أهداف الحق البعيدة المدى هو إعداد صفحة ألكترونية منفصلة خاصة بالمكتبة، وستعمل هذه الصفحة على توفير الإمكانية للوصول إلى بنك معلومات مكتبة الحق، وذلك من أجل توفير الامكانية أمام الباحثين للقيام بأبحاثهم وهم في أماكن بعيدة.

بيانات الحق الصحفية

تعد البيانات الصحفية التي تصدرها الحق أحد أهم أدواتها للتدخل الفوري، وفيما تقوم البيانات بجذب الاهتمام المحلي والدولي الى قضايا ملحة من انتهاكات حقوق الإنسان، فإنها تقدم أيضا تحليلا قانونيا لهذه الأحداث وتفضح الهيكلية المنظمة خلف انتهاكات حقوق الإنسان. ولهذا فإن مجموعة بيانات الحق الصحفية تعكس تطور الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي خلال العشرين عاما الماضية.

فتاة فلسطينية جرحت برصاصة أثناء وجودها في منزلها

قنبلة غاز مسيل للدموع ألقاها الجنود

جنود إسرائيليون يكسرون باب أحد المحلات أثناء أيام الإضراب خلال الانتفاضة

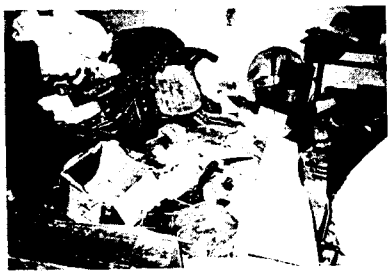

تخريب الممتلكات أثناء عملية مداهمة منزل

مشروع انفاذ القانون الدولي

بقلم الدكتورة لين ويلشمان، مديرة مركز القانون الإسلامي وقانون الشرق الأوسط، جامعة لندن

بعد سنوات من بدء مشروع تطبيق القوانين في مؤسسة الحق، كنت أتناقش مع محامية مشهورة في مجال حقوق الإنسان حول القضاء الدولي والإمكانية الرادعة للمقاضاة على خلفية المحاكمات التي جرت في رواندا ويوغسلافيا السابقة. تطرقت (كما يفعل أي شخص وخاصة إذا عمل في مؤسسة الحق) إلى موضوع الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف، ونظرت المحامية نحوي وقالت: "نعم، أنتم في الحق كنتم فعلا تسبقون عصركم"، وشعرت أن هذا ثناء تستحقه المؤسسة ومؤسسيها والأشخاص الذين عملوا فيها. كانت رؤية الحق جديدة ومبتكرة في زمانها ومضمونها، إلى درجة أنك تجد نفسك وبعد سنوات من وضعها مضطرا إلى تفسيرها - وغالبا الدفاع عنها - في فلسطين وفي الخارج أيضا. كان هذا هو الوضع أيضا مع مشروع انفاذ القوانين، المشروع الذي ولد وتربى في مؤسسة الحق، والذي رغم تطوره إلى طفل صعب كان مصدرا لنوع جديد من الجدل والضغط اللذان بنيا على القوة الجوهرية لمؤسسة الحق من أجل نقل تحديات انفاذ القوانين الى أولئك المكلفين بها بناء على القانون.

كان الشخص الذي وضع مشروع انفاذ القوانين هو تشارلز شماس، أحد المؤسسين الأوائل للحق، وكان تشارلز شماس هو الذي انتقاني للعمل مع الحق في رام الله في الشهور الأولى من عام ١٩٨٣، ووجدت نفسي بعد مقابلة غير مثيرة للأعصاب أجلس لأول مرة في حياتي خلف جهاز حاسوب (كبير جدا ويصدر جميع أنواع الأصوات ذات الطنين المشبوه)، لأعمل في مشروع بنك المعلومات. كانت هذه الأيام الأولى للمؤسسة، لم يكن في المؤسسة في ذلك الوقت هاتف (كنا نركض إلى مكتب المحامي رجا شحادة على الشارع الرئيسي إذا احتجنا لاستعمال الهاتف)، ولم يكن الاتصال جيدا. كان جهاز الحاسوب، بشكل خاص، حساسا لضعف الكهرباء، وأتذكر أنه في مناسبات عديدة عندما كنت أدرك أن شخصا على وشك الدخول إلى الحمام أنني كنت أصرخ على الفور: "لا تشعل النور..."، ولكن ذلك كان يأتي بعد فوات الأوان لإنقاذ يومي. وما زال مطبوعا في ذاكرتي أيضا المرة الأولى عندما واجهني الحاسوب (وواجه حياتي) بهاتين الكلمتين الباردتين "خطأ قاتل"، ولا تزال هذه الذكرى تجعلني أرتعد من الخوف.

ومع نجاح مشروع انفاذ القوانين واستمراره، انتقلت مؤسسة الحق إلى المكتب الجديد في الجانب المقابل من الشارع، وازداد عدد أفراد طاقمها وتوسعت مهام المؤسسة بشكل ملحوظ، وأظهر العمل التمهيدي خلال عام ١٩٨٧ سوقا (كما كان يطلق عليه تشارلز شماس لجذب انتباه بعض زملائنا) للجدل. وبعدها وعلى خلفية الانتفاضة تابع "فريق مشروع تطبيق القوانين" مناقشة الحماية الدولية على أساس الالتزامات القانونية لدول طرف ثالث. ونبعت هذه النقاشات من الافتراض المنطقي بأن على الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب واجب مباشر، بناء عل القانون، نحو السكان المحميين في الأراضي المحتلة، وهذا من خلال ما تضمنته المادة (١) الموجودة في جميع اتفاقيات جنيف الأربعة حول الواجب "بين الدول"، ليس فقط لضمان أن يحترم وكلاء الدولة نفسها ومؤسساتها أحكام الاتفاقيات، بل أيضا لتحترمها الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقيات في كافة الظروف. ويميز هذا الواجب موقف المجتمع الدولي للدول من الموقف الذي يسعى المجتمع إلى تبنيه بشكل عام تجاه انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث داخل منطقة سيادة دولة أخرى (مع استثناءات محددة). توضح المادة ١٤٦ من اتفاقية جنيف الرابعة "واجب احترام وضمان احترام" الاتفاقية الذي يخلق التزاما بمحاكمة الأفراد، من أية جنسية كانت، المسئولين عن ارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية (أي جرائم الحرب المذكورة في المادة ١٤٧). وجرى في عام ١٩٧٧ توضيح هذا الواجب بشكل أكثر في المادة ٨٩ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، وذلك من خلال إلزام الأطراف السامية المتعاقدة على التصرف بشكل منفرد أو جماعي في حالات الانتهاكات الخطيرة للاتفاقية أو البروتوكول الملحق بها بالتعاون مع الأمم المتحدة ووفقا لميثاقها.

ألزمت مؤسسة الحق أعضاء فريق مشروع تطبيق القوانين تكريس وقت عملهم لتطوير الحجج القانونية هذه والنقاش والتفكير بصوت عال بما ورائها، بما في ذلك الصلة بين حل النزاع الدائم وبين الحظر القانوني لإجراءات الضم والسلب والانتهاكات المتعلقة بها التي تقوم بها السلطة المحتلة، وبين تحديد واستكشاف طرق ووسائل متاحة أمام دول طرف ثالث قوية لأداء هذا الالتزام على أنجع وجه ممكن. كان هذا هو الفرق بين عملية حث الدول على تأكيد "حقها" في التعليق على تصرفات إسرائيل في الأراضي المحتلة وبين حثهم على التحرك لإصدار بيانات والقيام بأعمال تعترف بالواجب القانوني في دعم حماية القانون الإنساني الدولي أمام رفض الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة الاعتراف بالتطبيق الشرعي (الانطباق القانوني) للاتفاقية والتصرف وفقا لذلك.

أخذ العمل في مشروع انفاذ القوانين أعضاء الفريق إلى بروكسل وستراسبورغ لمقابلة نواب وأعضاء في المفوضية الأوروبية، وقدم هؤلاء خلالها شروحا مفصلة ومرهقة حول القانون والآليات التي تسيطر عليها الدول الأوروبية ومن ثم الوحدة الأوروبية والتي يمكن من خلالها تحقيق التزاماتهم. عمل الفريق في أوروبا مع منظمات غير حكومية محلية وبرلمانيين من أجل إيصال الحجج إلى اهتمام حكوماتهم، وجرى ذلك من خلال الندوات الوطنية التي عقدت في لندن عام ١٩٨٩ ودبلن عام ١٩٩٠ ولاهاي عام ١٩٩١ ولندن مرة أخرى عام ١٩٩٢. عمل الفريق مع محامين وأكاديميين ونشطاء في منظمات حقوق إنسان دولية ووكالات تنمية وموظفين مدنيين وسياسيين. وقدمت لنا الورقة التي أعدها مارك ستفن والتي نشرت عام ١٩٨٩ تحت عنوان "تطبيق القانون الدولي في الأراضي المحتلة" شرحا قانونيا أوليا، وخلافا لذلك، كان جميع ما كتبناه على شكل شروحات لفئات مستهدفة وعمليات تدخل من أجل طرف ثالث معين في سياقات محددة. أما في الوطن، فقد دمج المشروع بشكل أكثر فأكثر في البرنامج الرئيسي لمؤسسة الحق، بما في ذلك الإسهام في تقديم الفصول الأخيرة من التقريرين السنويين الثاني والثالث حول انتهاكات

الإنسان خلال الانتفاضة ("حصار شعب" و"الحماية مرفوضة"). ودمجت الحجج المتعلقة بتطبيق القوانين في مجموع عمليات التدخل التي تقوم بها الحق وفي بياناتها الصحفية وفي عمليات الشرح التي كانت تقدمها للوفود التي تزورها.

قام فريق مشروع انفاذ انطباق القوانين، في متابعة لعملية التعويضات القانونية، بالبحث في إعداد "ملفات الانتهاكات الجسيمة"، وطلب النصيحة من محامين أوروبيين حول الأمور الضرورية لتنشيط التشريع المحلي الذي يحتوي على أحكام الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة. تشمل الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية والتي تعرف بذلك حسب تعبير القانون نفسه (المادة ١٤٧) على النفي غير المشروع والقتل العمد والحجز غير المشروع والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية وغيرها من الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل مستمر ضد السكان الفلسطينيين في ذلك الوقت. ورغم الاهتمام الذي حصل عليه هذا الموضوع، كان من الواضح (ويبقى كذلك رغم التطورات الأخيرة والإجماع المتزايد حول ممارسة السلطان القضائي الدولي) أن التعويضات القانونية التي يوفرها القانون الدولي الإنساني -- بناء على المحاكمات التي تقوم بها دولة طرف ثالث للانتهاكات الجسيمة -- لم تكن متوفرة بشكل فعال من أجل استخدامها في حماية سكان يخضعون للاحتلال إلا إذا كانت لدى الدولة التي ستوفر الأدلة رغبة سياسية حقيقية للوقوف إلى جانبك. وكانت عملية الحصول على النوع الصحيح من الأدلة صعبة على منظمة غير حكومية، ولكنه كان من المهم أن يؤخذ منظور التعويضات القانونية بشكل جاد.

كانت الآلية الثانية التي ركز عليها المشروع هي علاقات دول الاتحاد الأوروبي المميزة مع إسرائيل، على أساس أنه طالما استمرت إسرائيل في ممارسة الانتهاكات الجسيمة والمنظمة لالتزاماتها القائمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (كأطراف سامية متعاقدة زميلة في اتفاقية جنيف الرابعة)، كانت هناك عوائق جسيمة أمام الاتحاد الأوروبي لتوسيع الشروط المميزة لعلاقاته مع إسرائيل. وكان لهذا الجانب من العمل أبعاد جديدة في عملية النقاش التي جرت في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة حول تصديق اتفاقية التحالف بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي تضمنت عبارة "شريطة احترام حقوق الإنسان" الموجودة في المادة (٢).

وجه معظم جهد فريق مشروع تطبيق القوانين نحو تطوير حجج قانونية ونحو السعي وراء اعتراف أطراف رئيسية بمضامين التزامات دولة طرف ثالث بناء على القانون الإنساني الدولي، كان هذا يعني العمل على جعل القانون والحجج القانونية المعقّدة ذات معنى للسياسيين وغيرهم من الأشخاص من غير المحامين دون أن نتدخل في السياسة، وكان يعني أيضا جذب اهتمام الناس المشغولين إلى قوة وصرامة الحجج ومقدرتها المبتكرة. اعتمد "فريق مشروع انفاذ القوانين الدولية" – الذي شمل عددا كبيرا من العاملين في مؤسسة الحق على مدار السنين – في هذا كله على دعم وطاقة المؤسسة نفسها، وعلى عمل المؤسسة الجوهري الذي وفر الأساس الذي قامت عليه كل حجة وعلى رؤية الحق في وضع الأهداف.

كانت هناك معالم بارزة على طول الطريق، منها إعلان دبلن عام ١٩٩٠، حينما أشار المجلس الأوروبي ولأول مرة إلى الالتزام المنصوص عليه في

قنبلة غاز مسيل للدموع تركها مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة كريات أربع خلفهم بعد هجومهم على سكان مخيم الدهيشة، ١٩٨٧

المادة الأولى من إعلان السياسة حول الشرق الأوسط، وقرار مجلس الأمن رقم ٦٨١ الصادر في نفس العام الذي دعا فيه المجلس بشكل مباشر إلى العمل وفقا للمادة (١) من اتفاقية جنيف الرابعة، وصادق على فكرة عقد اجتماع للأطراف السامية المتعاقدة لمناقشة الإجراءات التي يمكن اتخاذها بناء على الاتفاقية، وتمت العودة إلى فكرة المؤتمر، طبعا، صيف عام ١٩٩٩. اشتملت النقاط السيئة في تلك السنة، للتوضيح فقط، على الرفض المؤكد (والذي يستمر حتى اليوم) لاستخدام دول طرف ثالث قوية لمصطلح "انتهاكات جسيمة" حين الإشارة إلى معاملة إسرائيل للسكان الفلسطينيين "المحميين" بناء على الاتفاقية. وقامت الولايات المتحدة، بعد عدة سنوات، وأثناء الأشهر الحرجة بإعاقة استخدام عبارة "الإبادة الجماعية" للإشارة إلى المذابح التي اقترفت في رواندا، ولهذا كان المضمون القانوني "للانتهاكات الجسيمة" مقصورا على قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بسلوك العراق في الكويت في نفس هذا الوقت من عام ١٩٩٠.

اتخذ مشروع انفاذ القوانين، مثل مؤسسة الحق نفسها وربما العاملين في مجال حقوق الإنسان في كل مكان، موقفا صارما أمام ما كان – وما يزال – يعرف بالتحديات المكرهة. وتركز جهد المشروع على إمكانية حث دول طرف ثالث ذات نفوذ على التحرك – بشكل أكبر وبطرق يمكن استخدامها كسابقة – نحو تطبيق قانوني للحماية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني، كجزء من سياستها الخارجية. كانت المسألة هي أخذ القانون بكلماته، وأخذ كفلائه بكلامهم ومناشدتهم حوله. وسيكون للإنسانية عامة، وبلا مبالغة، في وقت قريب اهتمام في معرفة أن القانون الإنساني يستطيع

- أن يعمل وسيعمل على حماية هؤلاء الذين لا تتوفر لهم أية حماية أخرى. **وما يزال يجب تقديم مثل هذه الحجة إلى الدول القوية (خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) التي يخدم سجلها في انتقاء الأمور المتعلقة بتطبيق القانون الدولي وقوة نفوذها وتأثيرها في إضعاف ادعاءاتها بعالمية القيم ويؤدي إلى الإضرار بالنضال من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.**

وفي فلسطين، أدت حقيقة إغفال القانون الدولي الإنساني بشكل مؤكد من الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية المتعاقبة، في مختلف الاتفاقيات التي شكلت اتفاقية أوسلو، إلى عقبات معينة أمام الأعمال المبنية على القانون التي تقوم به دول طرف ثالث رئيسية. كان استمرار عملية السلام منذ عام ١٩٩٣ -- وبأي شروط، كما يبدو -- هو الأولوية السياسية المهيمنة، وحيث أن إسرائيل لم تعرض أية محاولة لإدخال القانون في المعادلة كعملية تدخل منها في محادثات ثنائية لائقة، تدعمها في ذلك الولايات المتحدة، أصبح القيام بوضع الحجج من أجل تطبيق أعمال مبنية على القوانين أكثر صعوبة من قبل. أشعل النقاش الذي جرى هذا الصيف حول عقد أو عدم عقد مؤتمر للأطراف السامية المتعاقدة، كما طالبت بذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل النظر في الإجراءات الضرورية لتطبيق اتفاقية جنيف في الأراضي الفلسطينية، أشعل الجدل المزمن حول ما إذا كان يمكن التوفيق بين الضرورة السياسية لدعم عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وبين ضرورة دعم سيادة القانون، ولم تكن النتيجة بالنسبة للقانون ولعملية السلام أيضا نتيجة موفقة.

ما إذا كانت شروط "التسوية النهائية"، حينما يتم صياغتها، ستشير إلى اعتراف بالإطار التنظيمي للقانون الإنساني الدولي واحتراما له، وما إذا كان سيتم الاعتراف بهذا الإطار وغيره من مبادىء القانون الدولي على أنها أمور ذات نفوذ لائق في عملية الإنصاف والإصلاح، وباختصار، ما إذا كان القانون في النهاية سيعمل على حماية حقوق السكان الفلسطينيين، وإن كان ذلك يأتي بعد وضوح الحقيقة أمام الكثيرين منهم تتحدى كل هذه الأسئلة الملحة والمتعلقة بتطبيق القانون اليوم مؤسسة الحق وغيرها من منظمات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ستكون سابقة أمام ما يمكن أو لا يمكن للقانون أن يفعله لهؤلاء الذين يعتمدون على حمايته سواء في فلسطين أو في أماكن أخرى. هذه أوقات عصيبة للعمل على تطبيق القوانين.

تشرين الأول ١٩٩٩

الدكتورة لين ويلشمان

الدكتورة لين ويلشمان هي كاتبة مطبوعات الحق التالية الصادرة باللغة الإنجليزية:

- الحماية الدولية والدبلوماسية الدولية: خيارات السياسة أمام دول طرف ثالث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دراسة حالة الوجود الدولي المؤقت في الخليل *(TIPH)*، ١٩٩٥.
- ألف بيت وبيت: هدم وإغلاق المنازل من قبل إسرائيل في الأراضي

الحق وبرامجه المجتمعية: برنامج حقوق المرأة

بقلم رندة سنيورة

"افعلي شيئاً مع شريكتك منظمة العفو الدولية بخصوص عمليات الاعتقال التعسفية والتعذيب والمعاملة السيئة التي يلقاها الأسرى الفلسطينيون من الاحتلال العسكري الإسرائيلي، واتركي مشاكل النساء للعائلة الممتدة لنقوم بحلها بشكل شخصي وبتعقل."

كان هذا هو الرد الفوري لشخصية نسائية ريادية ترأس مؤسسة نسائية خيرية حينما عرضت عليها البرنامج الذي وضعته مؤسسة الحق حديثا حول حقوق المرأة عام ١٩٨٧. كان رأيها، ورأي كثيرين غيرها في المجتمع الفلسطيني في ذلك الوقت، أن يركز عمل منظمات حقوق الإنسان فقط على انتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها الاحتلال العسكري الإسرائيلي، كانت حقوق الإنسان بالنسبة لهم تعني "الحقوق السياسية" وليس "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". كان رأيهم أن تثار مثل هذه الحقوق ضمن سياق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، أما انتهاكات الحقوق الاجتماعية التي ترتكب ضد النساء وغيرهن من الجماعات المهمشة داخل العائلة والمجتمع فلم ينظر إليها على أنها من الأولويات، ووضعت في ذيل جدول أعمال الحقوق الإنسانية والوطنية الفلسطينية.

أعطيت لي، حينما بدأت العمل عام ١٩٨٧ في مؤسسة الحق كمنسقة لبرنامج حقوق المرأة، الحرية الكاملة لتطوير المشروع على الوجه الذي أراه مناسبا. لم يكن هناك تصور واضح بعد، وبكلمات قليلة قيل لي: "إن حقوق المرأة هي حقوق إنسان،" ولهذا "حان الوقت لدمج حقوق المرأة في حقوق الإنسان والنظر إليها كجزء مكمل لحقوق الإنسان." كان من الواضح أن الالتزام القوي بفكرة حقوق الإنسان والاقتناع بالعلاقة المتبادلة وغير المرئية بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، هي التي دفعت مؤسسة الحق إلى إعداد هذا المشروع، ولكن لم تكن هناك رؤيا واضحة حول كيفية نقل مثل هذه الفكرة من المرحلة النظرية إلى المرحلة العملية، ترك الكثير من الأمور لعملية العصف الفكري المستقبلية داخل المؤسسة ولمبادرة منسقة المشروع.

بدأت مؤسسة الحق قبل هذا المشروع برنامجين مجتمعيين آخرين هما: "برنامج حقوق العمل" الذي بدأ عام ١٩٨٥، "وبرنامج الحق في التنمية" الذي بدأ عام ١٩٨٦، وكانت جميع هذه البرامج ضمن وحدة البحث التابعة للمؤسسة. وكان على منسقي البرامج الثلاثة، رغم أنهم أنفسهم باحثون، أن يكافحوا من أجل برامجهم داخل وحدة البحث ووحدات المؤسسة الأخرى. كان الوجود تحت الاحتلال يعني أنه رغم أهمية المواضيع المطروحة، ورغم إدراك تأثير الحقوق الاجتماعية على الحقوق السياسية والعكس بالعكس، أعطيت عملية مراقبة انتهاكات الإسرائيليين لحقوق الفلسطينيين والعمل فيها أولوية على أي عمل آخر،

وازداد هذا الأمر أثناء الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت عام ١٩٨٧. لم ندرك سوى بعد ذلك بعامين أن الانتفاضة كانت قضية الحياة اليومية في المجتمع الفلسطيني، وأننا كنا بحاجة للتركيز على بعض مواضيع حقوق الإنسان الشائكة التي لم تكن بالضرورة تتعلق بانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان.

شهدت برامج الحق المجتمعية منذ أوائل التسعينات تحولا هاما، حيث أعطي اهتمام أكبر للقضايا الاجتماعية. وأعطى برنامج حقوق المرأة تركيزا أكبر على انتهاكات حقوق المرأة داخل العائلة والمجتمع. ووضعت برامج مختلفة، ركز بعضها فقط على المواضيع المتعلقة بالمرأة داخل المجتمع الفلسطيني، مثل برامج التدريب والتثقيف القانوني للتركيز على التمييز من حيث الجنس في القوانين الحالية، وخاصة قانون الأحوال الشخصية. وركزت مواضيع أخرى على أبعاد انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان على المرأة، مثل تأثير أبعاد السياسات الإسرائيلية المتعلقة بجمع شمل العائلات وهدم المنازل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان على النساء الفلسطينيات. وكان البعض الآخر مواضيع تتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي وعلى تأثير الانتفاضة في تفاقم هذه المشكلة داخل العائلة الفلسطينية.

وشهدت بداية التسعينات، بشكل عام، تطورا هاما داخل المجتمع الفلسطيني، وبدأت كل من المؤسسات النسوية والمراكز النسوية المهنية المتخصصة في معالجة المشاكل الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالنساء. كانت المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالتمييز الواضح في القوانين والممارسات الموجودة داخل المجتمع تعني أنه لا يمكن إغفال مشاكل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وفرض الحجاب على النساء والعنف. ووضعت المؤسسات المهنية المختلفة مشاريع لمعالجة هذه الأمور، وبدأت الحق تعمل ضمن بيئة فلسطينية أكثر حساسية لمواضيع حقوق المرأة.

كانت الذروة عام ١٩٩٤ مع مشروع "المرأة والعدالة والقانون: نحو تقوية المرأة الفلسطينية،" وكان هذا المشروع يهدف إلى البدء بنقاش اجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني حول الوضع القانوني والاجتماعي للمرأة الفلسطينية، ورغم أن مؤسسة الحق هي التي بدأت بهذا المشروع، إلا أن تنفيذه تم بالتعاون مع مؤسسات نسوية مختلفة. عقد عدد كبير من ورشات العمل وجلسات النقاش في أماكن مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصل العمل أوجه بعقد مؤتمر دولي في أيلول عام ١٩٩٤، وتطورت في هذا المؤتمر خطط للعمل، وقامت مؤسسات تعنى بحقوق المرأة بتبني وتنفيذ خطط العمل هذه، وكان من بين هذه المؤسسات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وفتح التحول السياسي في المجتمع الفلسطيني بعد أوسلو، ونقل بعض االسلطات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ١٩٩٦، فتحت آفاقا جديدة أمام النساء الفلسطينيات. ونرى اليوم أن مؤسسة الحق وغيرها من مؤسسات حقوق الإنسان وحقوق المرأة تعمل على كسب التأييد للتشريعات والسياسات المبنية على المساواة وعدم التمييز وإحترام حقوق المرأة.

إن العمل مع مؤسسة الحق في برنامج حقوق المرأة لفترة تزيد على عشرة سنوات يعني الكثير بالنسبة لي، كانت الحق المؤسسة الرائدة في فكرة حقوق الإنسان داخل المجتمع الفلسطيني، وبهذا كانت مدرسة للكثيرين منا الذين هم حاليا نشطاء ونشيطات في مجال حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني. كانت الحق المكان الذي بدأت فيه العمل ولكن انتهيت منه بالتزام أبدي بفكرة حقوق الإنسان.

عرض لمنشورات الحق خلال المؤتمر

قائمة مختارة من منشورات الحق

المستوطنات الإسرائيلية في ضوء القانون الدولي الإنساني. إعداد ناصر الريس، منشورات الحق ١٩٩٩. باللغة العربية

دراسة تحليلية لقانون الخدمة المدنية الفلسطيني، ١٩٩٨. إعداد الدكتور عدنان عمرو، منشورات الحق ١٩٩٩. باللغة العربية

في ضوء مشروع القانون الإسرائيلي المتعلق بحرمان الفلسطينيين من التعويضات: مسئولية الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكات حقوق الفلسطينيين. إعداد مصطفى مرعي ومنير بوجارا، منشورات الحق ١٩٩٨. باللغة الإنجليزية

سلب وتدمير وحرمان من الأملاك: تحليل للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي المتعلق بالممتلكات الثقافية في الأراضي المحتلة. إعداد جوانا اويديران، منشورات الحق ١٩٩٧. باللغة الإنجليزية

الحق في السكن في قطاع غزة. دراسة مشتركة مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة، إعداد عصام يونس، الحق والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ١٩٩٧. باللغة العربية

شبكة الطرق الالتفافية في الضفة الغربية. تحليل لتأثير شبكة الطرق الالتفافية على الأراضي الفلسطينية، إعداد سميرة شاه، منشورات الحق ١٩٩٧. باللغة الإنجليزية

ملاحظات حول قانون العمل الفلسطيني المقترح. إعداد ميرفت رشماوي، منشورات الحق ١٩٩٧. باللغة العربية

الحق في حرية التجمع السلمي: تحليل لموقف السلطة الوطنية الفلسطينية. إعداد مصطفى مرعي، منشورات الحق ١٩٩٧. باللغة الإنجليزية

حقوق العاملات الفلسطينيات في المساواة. إعداد ميرفت رشماوي، منشورات الحق ١٩٩٧. باللغة العربية

المحكمة الجنائية الدولية المقترحة: هل هي آلية حقيقية لتحقيق العدالة الجنائية العالمية؟ إعداد رزق شقير، منشورات الحق ١٩٩٧. باللغة العربية

حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة في فلسطين. إعداد ميرفت رشماوي، نشر عام ١٩٩٧ بشكل مشترك بين الحق ومشروع التنمية البشرية المستدامة في فلسطين. باللغة العربية

إعادة ترتيب أحداث أواخر أيلول ١٩٩٦ في الضفة الغربية وقطاع غزة. منشورات الحق ١٩٩٧. باللغتين العربية والإنجليزية

تقرير حول الانتخابات الفلسطينية ١٩٩٦. مشروع مشترك بين الحق والمادة ١٩ في لندن ولجنة الحقوقيين الدولية في جنيف، ١٩٩٧. باللغة الإنجليزية

حقوق الإنسان في مشروع القانون الأساسي الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية. منشورات الحق ١٩٩٦. باللغة العربية

النساء ذوات الحاجات الخاصة: نحو حقوق وفرص متساوية. إعداد أنجيلا جاف وإنتصار قواس وأمينة عودة، منشورات الحق ١٩٩٦. باللغة العربية

القدس: وضعها القانوني وإمكانية التسوية الدائمة. إعداد رزق شقير، منشورات الحق ١٩٩٦. باللغتين العربية والإنجليزية

تعذيب من أجل الحفاظ على الأمن: تعذيب إسرائيل المنظم للفلسطينيين ومعاملتها السيئة لهم. إعداد مليسا فيلبس، منشورات الحق ١٩٩٥. باللغة الإنجليزية

الأبعاد القانونية لسياسة إسرائيل في هدم المنازل في الضفة الغربية وقطاع غزة. إعداد البروفيسور جون كويجلي، منشورات الحق ١٩٩٥. باللغة العربية

حقوق الإنسان للأشخاص المعوقين. إعداد أنجيلا جاف، منشورات الحق ١٩٩٤. باللغة العربية

تطبيق قانون حقوق الإنسان في أراض محتلة: وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة. إعداد ليندا بيفس، منشورات الحق ١٩٩١. باللغة الإنجليزية

تحليـــل لاتفاقية إعلان المبادىء حول ترتيبات حكومة ذاتية انتقالية للفلســطينيين من وجهة نظر حقوق الإنســان. منشورات الحق ١٩٩٤. باللغتين العربية والإنجليزية

نظام عليـــل: نظام التأمين الصحي الإســرائيلي في الأراضي الفلســطينية المحتلة. إعداد ليندا بيفس وزهير صباغ، منشورات الحق ١٩٩٣. باللغتين العربية والإنجليزية

ألف بيت وبيت: هدم وإغلاق المنازل من قبل إســرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إعداد لين ويلشمان، منشورات الحق ١٩٩٣. باللغة الإنجليزية

صواريخ ومتفجرات: تدمير المنازل الفلسطينية بواسطة الصواريخ والمواد شديدة الانفجار من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية. إعداد توم تيلور، منشورات الحق ١٩٩٣. باللغتين العربية والإنجليزية

وهم من الشرعية: دراســة تحليلية لقانونية الإبعاد الجماعي للفلســـطينيين في ١ كانون الأول ١٩٩٢. إعداد انجيلا جاف، منشورات الحق ١٩٩٣. باللغة العربية

الـــقانون الدولي وإدارة الأراضي المحتلة: عشرون عاما من الاحتلال في الضفة الغربيـــة وقطاع غزة. مداولات المؤتمر الذي نظمته الحق، إعداد إيما بلايفير، مطبعة كلارندون، اكسفورد ١٩٩٢. باللغة الإنجليزية

تخطيط المدن في ظل الاحتلال الإســرائيلي: دراســة تحليلية للقوانين والممارسات المتعلقة بتخطيط المدن في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إعداد البروفيسور أنطوني كون لمؤسسة الحق، منشورات الحق ١٩٩٢. باللغة الإنجليزية

هكذا تكلم المعذبون الفلســطينيون: ١٣ رواية عن التعذيب أثناء التحقيق في المعتقلات الإســرائيلية كما وردت على ألســنة الضحايا. إعداد رزق شقير، منشورات الحق ١٩٩٢. باللغتين العربية والإنجليزية

الحمايـــة مرفوضة: تقرير الحق الســنوي حول حقوق الإنســان في الأراضي الفلســطينية المحتلة ١٩٩٠. منشورات الحق ١٩٩١. باللغة الإنجليزية

الضرائب في الضفة الغربية المحتلة ١٩٦٧ - ١٩٨٩. إعداد مارك ستفنس، منشورات الحق ١٩٩٠. باللغة الإنجليزية

الـحق في جمع الشمل. مشكلة جمع شمل العائلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة: القانون والممارسة. إعداد كاندي ويتوم، منشورات الحق ١٩٩٠، باللغة الإنجليزية

حصار شعب: تقرير الحق السنوي حول حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٨٩. منشورات الحق ١٩٩٠. باللغة الإنجليزية

تطبيق القانون الدولي في الأراضي المحتلة. إعداد مارك ستفنس، منشورات الحق ١٩٨٩. باللغة الإنجليزية

عـقاب أمة: انتهاكات حقوق الإنسان خلال الانتفاضة الفلسطينية، كانون الأول ١٩٨٩ - كانون الأول ١٩٨٨. منشورات الحق ١٩٨٨. باللغة الإنجليزية

قانون المحتل: إســرائيل والضفة الغربية. إعداد رجا شحادة لمؤســـسة الحق، طبعة منقحة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، منشورات الحق ١٩٨٨. باللغة الإنجليزية

هدم وإغلاق البيوت كإجراء عقابي في الضفة الغربية المحتلة. إعداد إيما بلايفير، منشورات الحق ١٩٨٧. باللغة الإنجليزية

التخطيط، لمصلحة من؟ اســتعمال تخطيط الأراضي كإســتراتيجية للتهويد. إعداد منى رشماوي، نشرة رقم ٤، منشورات الحق ١٩٨٦. باللغة الإنجليزية

مقدمات حول المرأة الفلسطينية بين التجربة التاريخية والنص القانوني. إعداد منى رشماوي، منشورات الحق ١٩٨٦. باللغة العربية

سياسة الإبعاد الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. إعداد يوست هلترمان، منشورات الحق ١٩٨٦. باللغة الإنجليزية

– مطبوعات مختارة من مؤسسة الحق –

تعذيب من أجل الحفاظ على الأمن
تعذيب إسرائيل المنظم للفلسطينيين ومعاملتها السيئة لهم

مليسا فيلبس، ١٩٩٥

كانت الحق منذ إنشائها عام ١٩٧٩ معنية بقضية التعذيب في مراكز التحقيق الإسرائيلية. وتمثل هذه الدراسة ذروة جهود مؤسسة الحق خلال سنوات عديدة من أجل التوصل إلى وقف لهذه الممارسة، وكذلك من أجل تنبيه المجتمع الدولي إلى ظاهرة شيوع هذا الانتهاك المنظم والواسع الانتشار والخطير لحقوق الإنسان الفلسطيني.

تعرضت الآمال بانتهاء ممارسة التعذيب مع العملية السلمية للإحباط، ففي أيلول ١٩٩٩، وبعد حملة مكثفة وطويلة قامت بها مؤسسات حقوق الإنسان، قررت محكمة العدل العليا الإسرائيلية أخيرا أن التعذيب هو بالتأكيد عمل غير قانوني في إسرائيل. وبرغم هذا، لم يستبعد قرار المحكمة العليا إمكانية تشريع استخدام التعذيب من خلال إصدار تشريعات جديدة، ولذلك قدمت إلى الكنيست، حتى هذه اللحظة، أربع لوائح لمشاريع قوانين. وتهدف لائحتان منها إلى العمل على إقرار قانون يسمح رسميا بالتعذيب في ما يسمى بالحالات الأمنية، بينما تعمل اللائحتان الأخريان على تشجيع تنفيذ حظر كامل على التعذيب في التشريع الإسرائيلي، ولكن لا يزال على الكنيست أن تبت في هذا الأمر. وفي غضون ذلك، لم يعمل قرار المحكمة العليا على إنهاء عملية ممارسة التعذيب ضد الفلسطينيين في مراكز الاعتقال الإسرائيلية، بل وجدت لها مبررات جديدة، فعلى سبيل المثال، يفسر حاليا تقييد اليدين في مناطق مؤلمة على أنه ضروري لحماية المحققين من المعتقلين الذين يفترض أنهم عدوانيون وخطرون.

وعلاوة على ذلك، تعطي عملية تعذيب الفلسطينيين أثناء حجزهم لدى أجهزة الأمن الفلسطينية حاجة إضافية لمؤسسة الحق وغيرها من مؤسسات حقوق الانسان للاستمرار في العمل حول موضوع التعذيب.

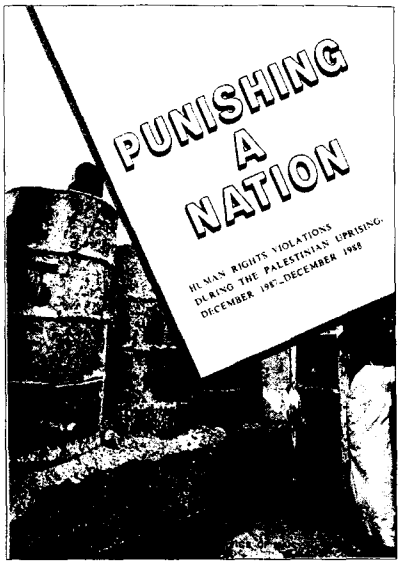

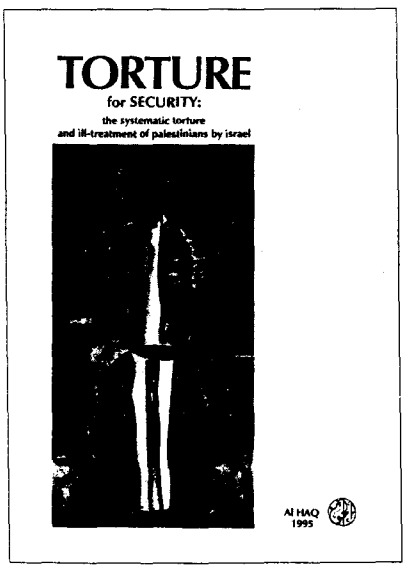

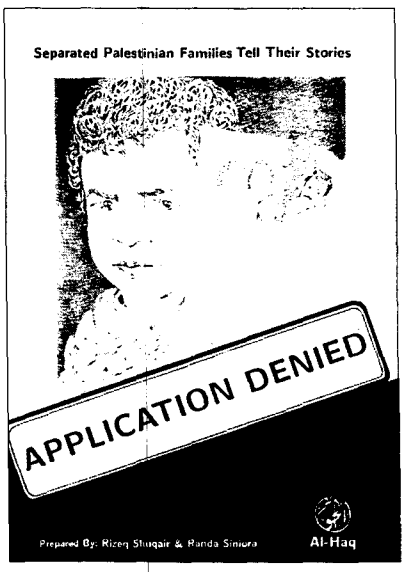

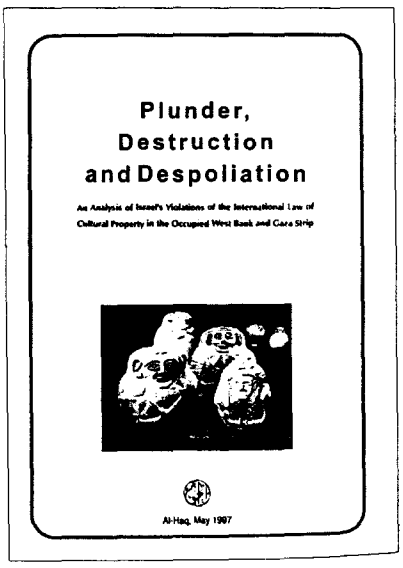

تود مؤسسة الحق أن تتقدم بجزيل الشكر للأشخاص التالية أسماؤهم الذين عملوا معها خلال العشرين عاما الماضية منذ إنشائها:

ليـنا عبد الله، ريم عبد الهادي، لورا أبراهامز، جمال أبو عوالي، يوسف أبو الجديان، نوال أبو حديد، راقية أبو قطيش، لميس العلمي، محمد أيوب، نزار أيوب، فاتح عزام، إياد البرغوثي، خالد بطراوي، كايما بنون، ليندا بيفس، كاثي كوك، سهيل دعيبس، حسين ضيف الله، سامر دجاني، أروى دعنا، جودي ديك، فرجيل فلون، انجيلا جاف، مهارين جانجات، جورج جقمان، إياد الحداد، أسامة حلبي، سمية حمدان، نبيل حنضل، بولين حنا، عفاف حرب، نائلة حزبون، نادين حساسيان، فرانسيس هاسو، روجر هيكوك، راقية هلال، تيموثي هيلير، يوست هلترمان، بول هنت، نينا إسماعيل، توفيق جبارين، علي جرباوي، نادية جبريل، أحمد جرادات، زاهي جرادات، نجوى جردالي، عبد الكريم كتعان، توني خشرم، أسماء خضر، ليما خيو، أيلين كتاب، مصطفى مرعي، عميد المصري، آن مكميلان، سامي مشعشع، عمرو موسى، أكرم نخلة، محمد نمارة، شيرين ناصر، جوانا أويديران، أمينة عودة، أسامة عودة، سمية عودة، مليسا فيليبس، إيما بلايفير، منير بوجارا، حنان قطان، سهى قطان، إنتصار قواس، معين رباني، ميرفت رشماوي، منى رشماوي، وليام روشمان، عز الدين الرزي، زهير صباغ، خالد صافي، لمياء سمامكة، جاكلين شاهينيان، خميس شلبي، تشارلز شماس، غازي ششتري، عزيز شحادة، فؤاد شحادة، رجا شحادة، رامي شحادة، رزق شقير، رندة سنيورة، مارك ستفنس، سارة سليفان، شارون سليفان، أكرم تميمي، إنجر تنجبورن، ليزا تراكي، توم تيلور، رابعة وادي، لين ويلشمان، جوانا ويلز، كاندي ويتوم، عصام يونس، إبتسام زقوت.

وتتقدم الحق بالاعتذار لهؤلاء الذين سقطت أسماؤهم سهوا من هذه القائمة.

مجلس الأمناء الحالي

الدكتور سعيد زيداني (رئيس)
المحامي علاء البكري
الدكتورة ليلي فيضي
المحامي جوناثان كتاب
الدكتور كميل منصور
عضو المجلس التشريعي دلال سلامة
المحامي نضال طه
الدكتور أمين ثلجي

طاقم العاملين الحالي

محمد أبو حارثية (المدير العام)
محمد عبد ربه
ناصر أبو خضير
داوود درعاوي
شعوان جبارين
سهيلة الخطيب
ستيف كوسوكوف (متطوع)
آمنة معبد
رفيف مجاهد
هايدي نجمان (متطوعة)
لينا مستكلم
مارك بفلتشينجر (متطوع)
ناصر الريس
خضر رنتيسي
إلين صليبا
فايد سناف
لينا زلاطيمو (متطوعة)

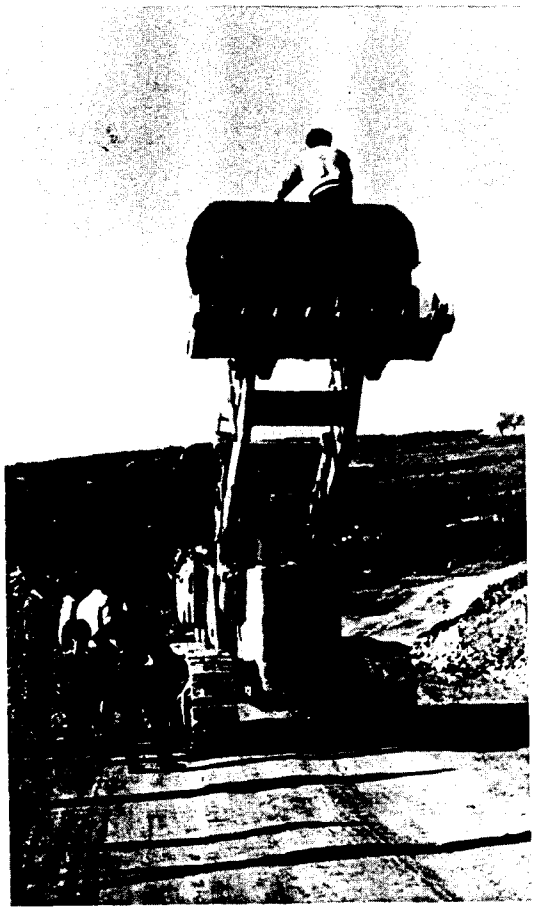

عدد من العاملين في مؤسسة الحق يحاولون منع جرافة اسرائيلية من هدم منزل أحد الفلسطينيين

المؤسسات التي تدعم الحق:

Australian Embassy
CEBEMO
Christian Aid
Church of Brethren
Church Sweden Aid
Consulat General De France
Dan Churchaid
DANIDA
EEC
Evengelische Zentralstelle Für Entwicklungshilfe E. V. (EZE)
Finish Representative Office
ICCO
ICJ / Swedish Section
Joseph Rowntree Reform Trust LT
Lawyer Committee for Human Rights
Norwegian Law Students
Norwegian People's Aid
Norwegian Representative Office
NOVIB
OXFAM/ UK
Rhododendron Trust
SIDA
Sidcot School
Swiss Development Corporation
UNAIS
United Church Board for World Ministries
United Church of Canada, Division of World Outreach

مدرسة اقتحمها الجنود الإسرائيليون أثناء الانتفاضة

المؤسسات التي دعمت وتدعم الحق خلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠:

British Consulate General
British Council
Canada Fund
Ford Foundation
Friedrich Eibert Stiflung
ICJ / Center of Independent Lawyers
ICJ Swedish Section
Institute of International Education
Landmine Monitor
Ministry of Foreign Affairs of Finland
Mission and World Service of the Reformed Churches in the Netherlands
National Council of Churches
OXEAM -Great Britain
Representative Office of Norway / Ministry of Foreign Affairs of Norway
Royal Danish Representative Office
UNAIS
United Church Board of World Ministries

نوافذ منزل دمرها الجنود الإسرائيليون

قامت هايدي نيجمان، وهي متطوعة في مؤسسة الحق، بجمع مواد هذه النشرة بمساعدة ماري بلانشينوير وخضر رنتيسي وسهيلة الخطيب